



S O C P A

الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

مذكرة ممارسات المراجعة الدولية (١٠٠٠)

اعتبارات خاصة في مراجعة الأدوات المالية

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين مذكرة ممارسات المراجعة الدولية (١٠٠٠) اعتبارات خاصة في مراجعة الأدوات المالية، كما صدر من المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد.

مذكرة ممارسات المراجعة الدولية (١٠٠٠)
اعتبارات خاصة في مراجعة الأدوات المالية

الفهرس

الفقرة

١٠-١

مقدمة

٦٩-١١

القسم الأول: معلومات عامة عن الأدوات المالية

١٩-١٤

الغرض من استخدام الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بذلك

٢٣-٢٠

أدوات الرقابة المتعلقة بالأدوات المالية

٣٣-٢٤

الاكتمال والدقة والوجود

٣٦-٢٥

المصادقات على عمليات التداول وغرف المقاصة

٣٠-٢٧

المطابقات مع المصارف وأمناء الحفظ

٣٣-٣١

أدوات الرقابة الأخرى على الاكتمال والدقة والوجود

٦٤-٣٤

تقويم الأدوات المالية

٣٧-٣٤

متطلبات التقرير المالي

٣٩-٣٨

المدخلات القابلة للرصد وغير القابلة للرصد

٤٢-٤٠

تأثيرات الأسواق غير النشطة

٦٣-٤٣

آلية التقويم الخاصة بالإدارة

٤٩-٤٧

النماذج

٥١-٥٠

مثال لأداة مالية شائعة

٦٢-٥٢

مصادر التسعير الخارجية

٦٣

الاستعانة بخبراء التقويم

٦٤

قضايا تتعلق بالالتزامات المالية

٦٩-٦٥

العرض والإفصاح فيما يتعلق بالأدوات المالية

٦٩-٦٧

أصناف الإفصاحات

١٤٥-٧٠

القسم الثاني: اعتبارات المراجعة المتعلقة بالأدوات المالية

٧٢-٧١

نزعة الشك المهني

٧٣-٨٤	اعتبارات التخطيط
٧٤	فهم متطلبات المحاسبة والإفصاح
٧٧-٧٥	فهم الأدوات المالية
٨٠-٧٨	الاستعانة في المراجعة بأصحاب المهارات والمعرفة المتخصصة
٨١	فهم الرقابة الداخلية
٨٢-٨٣	فهم طبيعة ووظيفة المراجعة الداخلية ودورها وأنشطتها
٨٤	فهم منهجية الإدارة في تقويم الأدوات المالية
٨٥-١٠٥	تقييم مخاطر التحريف الجوهرية والاستجابة لها
٨٥	الاعتبارات العامة المتعلقة بالأدوات المالية
٨٦-٨٨	عوامل خطر الغش
٨٩-٩٠	تقييم خطر التحريف الجوهرية
٩١-٩٥	عوامل يلزم مراعاتها عند تحديد ما إذا كان يجب اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة ومدى هذا الاختبار
٩٦-٩٧	الإجراءات الأساس
٩٨	الاختبارات ثنائية الغرض
٩٩-١٠٢	توقيت إجراءات المراجع
١٠٣-١٠٥	الإجراءات المتعلقة بالاكتمال والدقة والوجود والحدوث والحقوق والواجبات
١٠٦-١٣٧	تقويم الأدوات المالية
١٠٦-١٠٨	متطلبات التقرير المالي
١٠٩-١١٣	تقييم خطر التحريف الجوهرية المرتبط بالتقويم
١١٠-١١٣	المخاطر المهمة
١١٤-١١٥	وضع منهج للمراجعة
١١٦-١٢٠	اعتبارات المراجعة عندما تستخدم الإدارة مصدراً من مصادر التسعير الخارجية
١٢١-١٣٢	اعتبارات المراجعة عند قيام الإدارة بتقدير القيم العادلة باستخدام أحد النماذج
١٢٩-١٣٢	تقويم ما إذا كانت الافتراضات المستخدمة من جانب الإدارة معقولة
١٣٣-١٣٥	اعتبارات المراجعة عندما تستعين المنشأة بأحد خبراء الإدارة
١٣٦-١٣٧	تقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ
١٣٨-١٤١	عرض الأدوات المالية والإفصاح عنها

١٤١-١٤٠	الإجراءات المتعلقة بعرض الأدوات المالية والإفصاح عنها
١٤٥-١٤٢	اعتبارات المراجعة ذات الصلة الأخرى
١٤٢	الإفادات المكتوبة
١٤٥-١٤٣	الاتصال بالمكلفين بالحوكمة وغيرهم
١٤٥	الاتصال بالسلطات التنظيمية وغيرها
	الملحق: أمثلة لأدوات الرقابة المتعلقة بالأدوات المالية

ينبغي قراءة مذكرة ممارسات المراجعة الدولية (١٠٠٠) "اعتبارات خاصة في مراجعة الأدوات المالية" جنباً إلى جنب مع التمهيد لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة. ولا تفرض مذكرة ممارسات المراجعة الدولية متطلبات إضافية على المراجعين خلاف تلك المتضمنة في المعايير الدولية للمراجعة، كما لا تغير مسؤولية المراجع عن الالتزام بكافة معايير المراجعة ذات الصلة بالمراجعة. وتقدم مذكرات الممارسة دعماً عملياً للمراجعين. والمقصود هو أن يقوم بنشرها المسؤولون عن المعايير الوطنية، أو أن تُستخدم في إعداد ما يقابلها من مواد وطنية. وتُقدم هذه المذكرات أيضاً مادة يمكن للمكاتب أن تستخدمها في تطوير برامجها التدريبية وأدلتها التوجيهية الداخلية.

مقدمة

١- يمكن أن يقوم باستخدام الأدوات المالية كلٍّ من المنشآت المالية والمنشآت غير المالية بجميع أحجامها لتحقيق مجموعة مختلفة من الأغراض. وتمتلك بعض المنشآت ممتلكات ومعاملات بأحجام كبيرة فيما قد تشارك منشآت أخرى في عدد قليل فقط من معاملات الأدوات المالية. وقد يمثل موقف بعض المنشآت من الأدوات المالية في تحمل المخاطر والاستفادة منها فيما قد تستخدم منشآت أخرى الأدوات المالية للحد من مخاطر معينة عن طريق التحوط أو إدارة التعرض للمخاطر. وتُعد هذه المذكرة وثيقة الصلة بجميع هذه المواقف.

٢- للمعايير الدولية للمراجعة الآتية أهمية خاصة بالنسبة لأعمال مراجعة الأدوات المالية:

(أ) يتناول معيار المراجعة (٥٤٠)١ مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجعة التقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة؛

(ب) يتناول معيار المراجعة (٣١٥)٢ ومعيار المراجعة (٣٣٠)٣ تحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها والاستجابة لها؛

(ج) يشرح معيار المراجعة (٥٠٠)٤ ما الذي يشكل دليلاً من أدلة المراجعة ويتناول مسؤولية المراجع عن تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة الخاصة بالحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة حتى يستطيع استخلاص استنتاجات معقولة تشكل أساساً لرأيه.

٣- ويتمثل غرض هذه المذكرة في توفير ما يلي:

(أ) معلومات عامة عن الأدوات المالية (القسم الأول)؛

(ب) مناقشة لاعتبارات المراجعة المتعلقة بالأدوات المالية (القسم الثاني).

وتقدم مذكرات الممارسة دعماً عملياً للمراجعين. ويُعزّم أن يقوم بنشرها المسؤولون عن المعايير الوطنية، أو أن تُستخدم في إعداد ما يقابلها من مواد وطنية. وتُقدم هذه المذكرات أيضاً مادة يمكن للمكاتب أن تستخدمها في تطوير برامجها التدريبية وأدلتها التوجيهية الداخلية.

٤- تناسب هذه المذكرة المنشآت بجميع أحجامها، إذ قد تواجه جميع المنشآت مخاطر التحريف الجوهرى عند استخدام الأدوات المالية.

٥- من المرجح أن تكون التوجيهات المتعلقة بالتقويم^٥ في هذه المذكرة أكثر صلة بالأدوات المالية المقاسة أو المفصح عنها بالقيمة العادلة، فيما تنطبق التوجيهات المتعلقة بمجالات أخرى خلاف التقويم على الأدوات المالية سواءً أكانت مقاسة بالقيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة، على السواء. وتنطبق هذه المذكرة أيضاً على كل من الأصول المالية والالتزامات المالية. ولا تتعرض هذه المذكرة لأدوات مالية مثل:

١ معيار المراجعة (٥٤٠)، "مراجعة التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة".

٢ معيار المراجعة (٣١٥) "التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبينتها"

٣ معيار المراجعة (٣٣٠) "استجابات المراجع للمخاطر المقيمة"

٤ معيار المراجعة (٥٠٠) "أدلة المراجعة"

٥ يُستخدم لفظاً "التقويم" و"القياس" في هذه المذكرة بالتبادل.

(أ) الأدوات المالية الأيسر مثل النقد والقروض البسيطة والمبالغ المستحقة من المدينين التجاريين والمستحقة للدائنين التجاريين؛ أو

(ب) الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المدرجة؛ أو

(ج) عقود التأمين.

6- ولا تتعرض هذه المذكرة أيضاً لقضايا محاسبية معينة تتعلق بالأدوات المالية، مثل المحاسبة عن النحوط أو الربح أو الخسارة عند الإنشاء (يُعرف عادةً بلفظ الربح أو الخسارة "في اليوم الأول") أو المقاصة أو تحويلات المخاطر أو الهبوط في القيمة، بما في ذلك رصد مخصصات خسائر القروض. ورغم إمكانية تعلق هذه الموضوعات بمحاسبة المنشأة عن الأدوات المالية، فإن إجراء نقاش حول نظر المراجع في كيفية التعامل مع متطلبات محاسبية معينة هو أمر يقع خارج نطاق هذه المذكرة.

7- يتم إجراء المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة على افتراض أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، قد أقروا بالتزامات معينة. وتنطوي هذه المسؤوليات على إجراء قياسات القيمة العادلة. ولا تفرض هذه المذكرة مسؤوليات على الإدارة أو المكلفين بالحوكمة ولا تلغي الأنظمة واللوائح التي تنظم مسؤولياتهم.

8- تمت صياغة هذه المذكرة في سياق الأطر ذات الغرض العام الخاصة بالتقرير المالي المتصف بالعرض العادل، لكنها قد تكون مفيدة أيضاً، حسب ما يكون مناسباً في ظل الظروف القائمة، في أطر التقرير المالي الأخرى مثل أطر التقرير المالي ذات الغرض الخاص.

9- تركز هذه المذكرة على الإقرارات الخاصة بالتقويم والعرض والإفصاح، وتغطي كذلك، لكن بتفصيل أقل، الاكتمال والدقة والوجود والحقوق والواجبات.

10- يُعد تقدير الأدوات المالية عرضة لعدم التأكد، وهي حالة مُعرّفة في معيار المراجعة (٥٤٠) بأنها "قابلية تعرض التقدير المحاسبي وما يتعلق به من إفصاحات لنقص ملازم في دقة القياس".^٦ ويتأثر عدم تأكد التقدير بعوامل من بينها تعقيد الأدوات المالية، وتباين طبيعة المعلومات المتوفرة لدعم قياس الأدوات المالية وإمكانية الاعتماد على هذه المعلومات تبايناً كبيراً، مما يؤثر على حالة عدم تأكد التقدير المصاحبة لقياس الأدوات المالية. وتستخدم هذه المذكرة لفظ "عدم تأكد القياس" للإشارة إلى عدم تأكد التقدير المصاحب لقياسات القيمة العادلة.

القسم الأول: معلومات عامة عن الأدوات المالية

11- قد توجد تعريفات مختلفة للأدوات المالية في أطر التقرير المالي. فعلى سبيل المثال، تُعرّف المعايير الدولية للتقرير المالي الأداة المالية بأنها أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لإحدى المنشآت والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.^٧ وقد تكون الأدوات المالية في صورة نقد أو حق الملكية لمنشأة أخرى أو الحق أو الواجب التعاقدية بقبض أو دفع نقد أو تبادل أصول أو التزامات مالية أو عقود معينة تتم تسويتها بأدوات حقوق الملكية في المنشأة أو عقود معينة بشأن بنود غير مالية أو عقود معينة صادرة من مؤتمنين وغير مستوفية لتعريف عقد التأمين. ويشمل التعريف مجموعة كبيرة من الأدوات المالية بدءاً من القروض البسيطة والودائع إلى المشتقات المعقدة والمنتجات المهيكلية وبعض عقود السلع.

12- تباين الأدوات المالية في تعقيدها، غير أن هذا التعقيد قد ينشأ من مصادر مختلفة، مثل:

^٦ معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة ٧(ج)

^٧ المعيار الدولي للمحاسبة (٣٢) "الأدوات المالية: العرض"، الفقرة ١١

- وجود قدر كبير للغاية من التدفقات النقدية المنفردة، مما يتطلب في حالة عدم تجانسها تحليل كل منها أو تحليل عدد كبير من التدفقات النقدية المُجمَّعة لتقويم خطر الائتمان، على سبيل المثال (مثل التزامات الديون المضمونة).

● الصيغ الرياضية المعقدة لتحديد التدفقات النقدية.

- حالة عدم تأكد التدفقات النقدية المستقبلية أو تباينها، كتلك التي تنشأ من خطر الائتمان أو عقود الخيار أو الأدوات المالية ذات المدد التعاقدية الطويلة.

وكلما زاد تباين التدفقات النقدية نتيجة التغيرات في أحوال السوق، زادت احتمالية تعقيد قياس القيمة العادلة للأدوات المالية واحتمالية عدم تأكد هذا القياس. وعلاوة على ذلك، ففي بعض الأحيان يصبح تقويم الأدوات المالية، التي عادةً ما تكون سهلة التقويم نسبياً، معقداً بسبب ظروف معينة، ومثال ذلك الأدوات التي يصبح السوق غير نشط تجاهها أو التي تكون لها شروط تعاقدية طويلة. وتصبح المشتقات والمنتجات المهيكلية أكثر تعقيداً عندما تكون مزيجاً من أدوات مالية منفردة. وإضافة إلى ذلك، قد تكون المحاسبة عن الأدوات المالية معقدة في ظل أطر تقرير مالي معينة أو أحوال سوق معينة.

- ١٣- يتمثل أحد مصادر التعقيد الأخرى في حجم الأدوات المالية المحتفظ بها أو المتداولة. وفي حين أن مقايضات معدلات الفائدة "البسيطة" قد لا تكون معقدة، فقد تستخدم المنشأة التي تحتفظ بعدد كبير منها نظام معلومات متطور لتحديد الأدوات المالية وتقويمها وإبرام صفقاتها.

الغرض من استخدام الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بذلك

- ١٤- تُستخدم الأدوات المالية لأجل:

- أغراض التحوط (بعبارة أخرى، لتغيير حجم المخاطر الحالي الذي تتعرض له المنشأة). ويشمل هذا:
 - الشراء أو البيع الأجل لعملة لتحديد سعر الصرف المستقبلي؛
 - تحويل معدل الفائدة المستقبلي إلى معدل ثابت أو معدل موعوم من خلال استخدام المقايضات؛
 - شراء عقود الخيار لحماية المنشأة من تحركات أسعار معينة، بما في ذلك العقود التي قد تشمل على مشتقات مُدمجة؛

- أغراض التداول (على سبيل المثال، لتمكين المنشأة من اتخاذ أحد مراكز المخاطر للاستفادة من تحركات السوق على المدى القصير)؛

- أغراض الاستثمار (على سبيل المثال، لتمكين المنشأة من الاستفادة من عائدات الاستثمار على المدى الطويل).

- ١٥- يمكن أن يحد استخدام الأدوات المالية من التعرض لمخاطر أعمال معينة، على سبيل المثال التغيرات في أسعار الصرف أو معدلات الفائدة وأسعار السلع أو مزيج من تلك المخاطر. ومن جهة أخرى، قد تؤدي أيضاً التعقيدات الملائمة لبعض الأدوات المالية إلى زيادة المخاطر.

- ١٦- يزداد خطر الأعمال وخطر التحريف الجوهرى في الحالات الآتية:

- عند عدم فهم الإدارة والمكلفين بالحوكمة لمخاطر استخدام الأدوات المالية بشكل تام وعدم امتلاكهم للمهارات والخبرات الكافية لإدارة تلك المخاطر؛ أو

- عند عدم امتلاك الإدارة والمكلفين بالحوكمة للخبرة اللازمة للتقويم بشكل مناسب وفقاً لإطار التقرير المالي المنطوق؛ أو
 - عند عدم قيام الإدارة والمكلفين بالحوكمة بتطبيق ما يكفي من أدوات الرقابة على أنشطة الأدوات المالية؛ أو
 - عند قيام الإدارة والمكلفين بالحوكمة بالتحوط من المخاطر أو المضاربة على الأسعار بشكل غير مناسب.
- ١٧- قد يكون لإخفاق الإدارة في فهم المخاطر الملازمة للأداة المالية بشكل تام تأثير مباشر على قدرة الإدارة في مواجهة هذه المخاطر بالشكل المناسب، وقد يهدد هذا في نهاية المطاف قدرة المنشأة على البقاء.
- ١٨- فيما يلي قائمة بأنواع المخاطر الرئيسية المنطبقة على الأدوات المالية. وليس المقصود أن تكون هذه القائمة قائمة شاملة، وقد تُستخدم مصطلحات مختلفة لوصف هذه المخاطر أو تصنيف مكونات كل خطر منها.
- (أ) خطر الائتمان (أو خطر الطرف المقابل) وهو خطر أن يتسبب أحد الأطراف في الأداة المالية في إلحاق خسارة بطرف آخر عن طريق الإخفاق في الوفاء بواجب، وغالباً ما يرتبط ذلك بالتخلف عن الوفاء. ويشمل خطر الائتمان خطر التسوية، وهو الخطر المتمثل في تسوية أحد جانبي المعاملة بدون استلام عوض من العميل أو الطرف المقابل.
- (ب) خطر السوق وهو الخطر المتمثل في تقلب القيمة العادلة للأداة المالية أو تدفقاتها النقدية المستقبلية بسبب التغيرات في أسعار السوق. ومن أمثلة خطر السوق خطر العملة وخطر معدل الفائدة وخطر أسعار السلع وحقوق الملكية.
- (ج) خطر السيولة وهو يشمل خطر العجز عن شراء أو بيع أداة مالية بسعر مناسب وفي الوقت المناسب بسبب عدم رواج تلك الأداة المالية.
- (د) الخطر التشغيلي وهو يتعلق بالمعالجة الخاصة المطلوبة للأدوات المالية. وقد يزداد الخطر التشغيلي بسبب زيادة تعقيد الأداة المالية، وقد يؤدي سوء إدارة الخطر التشغيلي إلى زيادة أنواع أخرى من المخاطر. ويشمل الخطر التشغيلي:
- (١) خطر عدم كفاية أدوات الرقابة الخاصة بالمصادقة والمطابقة مما يؤدي إلى التسجيل غير المكتمل أو غير الدقيق للأدوات المالية؛
 - (٢) مخاطر عدم وجود توثيق مناسب للمعاملات وعدم كفاية المتابعة لهذه المعاملات؛
 - (٣) خطر تسجيل المعاملات أو معالجتها أو إدارة المخاطر المرتبطة بها بشكل غير صحيح، وبالتالي عدم توضيحها للأمور الاقتصادية الخاصة بالتداول ككل؛
 - (٤) خطر الاعتماد غير المبرر من جانب الموظفين على دقة أساليب التقويم، دون إجراء فحص كافٍ لها، مما يترتب عليه عدم صحة تقويم المعاملات أو خطر قياسها بشكل غير صحيح؛
 - (٥) خطر عدم إدراج استخدام الأدوات المالية بشكل ملائم في سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة؛
 - (٦) خطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية الآليات والنظم الداخلية أو فشلها، أو الناجمة عن أحداث خارجية، بما في ذلك خطر الغش من مصادر داخلية وخارجية على السواء؛

(٧) خطر عدم كفاية العناية بأساليب التقويم المستخدمة لقياس الأدوات المالية أو عدم العناية بها في الوقت المناسب؛

(٨) الخطر القانوني، الذي يُعد أحد مكونات الخطر التشغيلي، والذي يتعلق بالخسائر الناجمة عن إجراء قانوني أو تنظيمي يبطل أو يعوق بأية صورة أخرى أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له بموجب شروط العقد أو ترتيبات المقاصة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، قد ينشأ الخطر القانوني من عدم كفاية أو عدم صحة توثيق العقد، أو عدم القدرة على إنفاذ ترتيب مقاصة عند الإفلاس، أو التغييرات السلبية في أنظمة الضرائب، أو التشريعات التي تحظر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية.

١٩- من بين الاعتبارات الأخرى المتعلقة بمخاطر استخدام الأدوات المالية ما يلي:

- خطر الغش الذي قد يزداد في حالات منها على سبيل المثال وجود موظف في منصب يتيح له ارتكاب جريمة من جرائم الغش المالي ويفهم كلاً من الأدوات المالية وآليات المحاسبة عنها، لكن الإدارة والمكلفين بالحوكمة على درجة أقل من الفهم لهذه الأمور.
- خطر عدم انعكاس ترتيبات المقاصة الرئيسية^٨ في القوائم المالية بصورة صحيحة.
- خطر أن بعض الأدوات المالية قد تتغير بين كونها أصولاً أو التزامات أثناء مدتها، وأن ذلك التغير قد يحدث سريعاً.

أدوات الرقابة المتعلقة بالأدوات المالية

٢٠- يُعد مدى استخدام المنشأة للأدوات المالية ودرجة تعقيد الأدوات محددتين مهمين لمستوى التطور اللازم لأدوات الرقابة الداخلية للمنشأة. فعلى سبيل المثال، قد تستخدم المنشآت الأصغر منتجات أقل هيكلية وآليات وإجراءات بسيطة لتحقيق أهدافها.

٢١- المكلفون بالحوكمة هم المنوط بهم غالباً تحديد التوجه العام بشأن الأدوات المالية واعتماد مدى استخدامها والإشراف عليه، فيما يتمثل دور الإدارة في إدارة ومتابعة تعرض المنشأة لتلك المخاطر. وتتحمل الإدارة والمكلفون بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، المسؤولية أيضاً عن تصميم نظام للرقابة الداخلية وتطبيقه للمساعدة في إعداد القوائم المالية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق. ومن الأرجح أن تمتاز الرقابة الداخلية للمنشأة على الأدوات المالية بالفاعلية عندما تكون الإدارة والمكلفون بالحوكمة قد قاموا بما يلي:

(أ) إرساء بيئة رقابية مناسبة، والمشاركة النشطة من جانب المكلفين بالحوكمة في الرقابة على استخدام الأدوات المالية، ووضع هيكل تنظيمي منطقي مع توزيع واضح للصلاحيات والمسؤوليات، وتطوير سياسات وإجراءات مناسبة للموارد البشرية، ويلزم وضع قواعد واضحة، بصفة خاصة، بشأن المدى المسموح للمسؤولين عن أنشطة الأدوات المالية أن يتصرفوا فيه. وتأخذ مثل هذه القواعد بعين الاعتبار أي تقييدات قانونية أو تنظيمية مفروضة على استخدام الأدوات المالية. فعلى سبيل المثال، قد لا تحظى بعض هيئات القطاع العام بصلاحيات ممارسة الأعمال باستخدام المشتقات؛

^٨ قد تدخل المنشأة التي تنفذ عدداً من معاملات الأدوات المالية مع طرف مقابل واحد في ترتيب مقاصة رئيسي مع ذلك الطرف المقابل. وتنص مثل هذه الاتفاقية على إجراء تسوية مقاصة واحدة بالصافي لجميع الأدوات المالية التي تشملها الاتفاقية في حالة التخلف عن الوفاء في أي عقد واحد من العقود.

(ب) وضع آلية لإدارة المخاطر تتناسب مع حجم المنشأة ومدى تعقيد أدواتها المالية (فعلى سبيل المثال، قد توجد في بعض المنشآت وظيفة رسمية لإدارة المخاطر)؛

(ج) وضع نُظْم معلومات تمنح المكلفين بالحوكمة فهماً لطبيعة أنشطة الأدوات المالية وما يرتبط بها من مخاطر، بما في ذلك التوثيق الكافي للمعاملات؛

(د) تصميم نظام للرقابة الداخلية وتطبيقه وتوثيقه لتحقيق ما يلي:

- توفير تأكيد معقول بأن المنشأة تستخدم الأدوات المالية في نطاق سياساتها الخاصة بإدارة المخاطر؛
- عرض الأدوات المالية في القوائم المالية بصورة صحيحة؛
- ضمان أن تكون المنشأة ملتزمة بالأنظمة واللوائح المنطبقة؛
- متابعة المخاطر.

ويقدم الملحق أمثلة لأدوات الرقابة التي قد توجد في منشأة تتعامل في حجم كبير من معاملات الأدوات المالية:

(هـ) وضع سياسات محاسبية مناسبة، بما في ذلك سياسات التقييم، وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.

تشمل العناصر الأساسية لآليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية المتعلقة بالأدوات المالية للمنشأة ما يلي: -٢٢

- وضع منهج لتحديد حجم التعرض للمخاطر الذي تكون المنشأة على استعداد لتقبله عند دخولها في معاملات الأدوات المالية (يُمكن أن يُشار إلى ذلك بلفظ "تقبل المخاطر")، بما في ذلك سياسات الاستثمار في الأدوات المالية، وإطار الرقابة الذي تُنفذ فيه أنشطة الأدوات المالية؛
- إرساء آليات لتوثيق معاملات الأدوات المالية والتصريح بالأنواع الجديدة منها، تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحاسبية والتنظيمية والقانونية والمالية والتشغيلية المرتبطة بتلك الأدوات؛
- معالجة معاملات الأدوات المالية، بما في ذلك المصادقة على الممتلكات من الأصول والنقد ومطابقتها بالكشوف الخارجية، وآلية المدفوعات؛
- الفصل في الواجبات بين المستثمرين أو المتداولين في الأدوات المالية والمسؤولين عن معالجة هذه الأدوات وتقييمها والمصادقة عليها. فعلى سبيل المثال، يُعد وجود وظيفة تُعنى بوضع النماذج وتشارك في دعم تسعير الصفقات أقل موضوعية من وظيفة منفصلة عملياً وتنظيماً عن المكتب الأمامي؛
- آليات التقييم وأدوات الرقابة عليه، بما في ذلك أدوات الرقابة على البيانات التي يتم الحصول عليها من مصادر تسعير خارجية؛
- متابعة أدوات الرقابة.

-٢٣ تختلف طبيعة المخاطر غالباً فيما بين المنشآت التي لديها حجم كبير ومجموعة متنوعة من الأدوات المالية والمنشآت التي لا تدخل سوى في القليل من معاملات الأدوات المالية. ويؤدي ذلك إلى مناهج مختلفة للرقابة الداخلية. فعلى سبيل المثال:

- من المعتاد أن يكون للمنشأة التي لديها حجم كبير من الأدوات المالية بيئة عمل مقسمة إلى غرف للتعاملات يوجد فيها متداولون اختصاصيون وأن يكون هناك فصل في الواجبات بين هؤلاء المتداولين والمكتب الخلفي (الذي يشير إلى قسم العمليات الذي يتحقق من بيانات عمليات التداول التي تمت ويضمن أنها ليست خاطئة وينفذ التحويلات

المطلوبة). وفي مثل هذه البيئات، يقوم المتداولون عادة بإبرام العقود شفوياً عبر الهاتف أو من خلال منصات التداول الإلكترونية. ويكون قيد المعاملات ذات الصلة والتسجيل الصحيح للأدوات المالية في مثل هذه البيئة أكثر صعوبة بكثير منه في المنشأة التي ليس لديها سوى القليل من الأدوات المالية، التي يمكن في الغالب تأكيد وجودها واكتمالها بإرسال طلب مصادقة مصرفية إلى عدد قليل من المصارف.

- وفي المقابل، لا يوجد فصل في الواجبات داخل المنشآت التي ليس لديها سوى عدد صغير من الأدوات المالية، ويكون وصول هذه المنشآت إلى السوق محدوداً. وفي مثل هذه الحالات، ورغم أنه قد يكون من الأسير تحديد معاملات الأدوات المالية، فإنه يوجد خطر متمثل في إمكانية اعتماد الإدارة على عدد محدود من العاملين، مما قد يزيد من خطر تنفيذ معاملات غير مصرح بها أو عدم تسجيل المعاملات.

الاكتمال والدقة والوجود

- ٢٤- توضح الفقرات ٢٥-٣٣ أدوات الرقابة والآليات التي قد تكون مطبقة داخل المنشآت التي لديها حجم كبير من معاملات الأدوات المالية، بما في ذلك المنشآت التي تحتوي على غرف للتداول. وعلى النقيض، قد لا تطبق المنشأة التي ليس لديها حجم كبير من معاملات الأدوات المالية هذه الأدوات والآليات لكنها بدلاً من ذلك قد تقوم بالمصادقة على معاملاتها مع الطرف المقابل أو غرفة المقاصة. وقد يكون القيام بذلك بسيطاً نسبياً حيث إن المنشأة قد تتعامل فقط مع طرف مقابل واحد أو اثنين.

المصادقات على عمليات التداول وغرف المقاصة

- ٢٥- بصفة عامة، ففيما يتعلق بالمعاملات التي تنفذها المؤسسات المالية، يتم توثيق شروط الأدوات المالية في المصادقات المتبادلة بين الأطراف المقابلة وفي الاتفاقيات القانونية. وتقوم غرف المقاصة بمتابعة تبادل المصادقات عن طريق مقابلة عمليات التداول وتسيورها، وتُعد غرفة المقاصة المركزية بالتبادل وتتيح عادةً المنشآت التي تقوم بالمقاصة من خلال غرف المقاصة آليات لإدارة المعلومات المقدمة لغرفة المقاصة.

- ٢٦- لا تتم تسوية جميع المعاملات من خلال مثل هذا التبادل. ففي العديد من الأسواق الأخرى توجد ممارسة مستقرة للاتفاق على شروط المعاملات قبل بدء التسوية. وحتى تتسم هذه الآلية بالفاعلية، يلزم إجراؤها بمعزل عن الذين يقومون بالتداول في الأدوات المالية للحد من خطر الغش. وفي أسواق أخرى، تتم المصادقة على المعاملات بعد بدء التسوية وفي بعض الأحيان يؤدي تراكم المصادقات إلى بدء التسوية قبل الاتفاق تماماً على جميع الشروط. ويفرض هذا خطراً إضافياً لأن المنشآت المتعاملة تضطر إلى الاعتماد على وسائل بديلة للاتفاق على عمليات التداول. وقد يكون من بين هذه الوسائل:

- إنفاذ مطابقات صارمة بين سجلات المتداولين في الأدوات المالية والقائمين بتسويتها (من المهم الفصل التام في الواجبات بينهما)، وإقربانها بأدوات رقابة قوية للإشراف على المتداولين في الأدوات المالية لضمان سلامة المعاملات؛
- فحص الوثائق الموجزة المقدمة من الأطراف المقابلة التي تركز على الشروط الأساسية حتى لو لم يتم الاتفاق على الشروط الكاملة؛
- الفحص الشامل لأرباح وخسائر المتداولين لضمان تطابقها مع ما قام المكتب الخلفي بحسابه.

المطابقات مع المصارف وأمناء الحفظ

٢٧- قد يتم الاحتفاظ ببعض مكونات الأدوات المالية، مثل السندات والأسهم، في مؤسسات إيداع منفصلة. وينتج عن معظم الأدوات المالية أيضاً مدفوعات نقدية في وقت ما وغالباً ما تبدأ هذه التدفقات النقدية في وقت مبكر من عمر العقد. وتتم هذه المدفوعات والمقبوضات النقدية من خلال حساب مصرفي للمنشأة. ويمكن المطابقة المنتظمة لسجلات المنشأة بالسجلات الخارجية للمصارف وأمناء الحفظ المنشأة من ضمان تسجيل المعاملات بشكل سليم.

٢٨- وتجدر الإشارة إلى أن الأدوات المالية لا تؤدي جميعها إلى تحقيق تدفق نقدي في مراحل مبكرة من عمر العقد أو لا يمكن تسجيلها جميعها لدى السوق المالية أو أمين الحفظ. وفي هذه الحالة، لن تحدد آليات المطابقة عمليات التداول التي أغفل ذكرها أو سُجّلت بشكل غير دقيق، وتزيد حينئذٍ أهمية أدوات الرقابة الخاصة بالمصادقة. وحتى في حالة تسجيل مثل هذه التدفقات النقدية بشكل دقيق في المراحل المبكرة من عمر العقد، فإن ذلك لا يضمن دقة تسجيل جميع خصائص الأداة أو شروطها (على سبيل المثال، أجل الاستحقاق وخيار الإنهاء المبكر).

٢٩- إضافة إلى ذلك، قد تكون حركات النقدية صغيرة جداً في سياق الحجم الكلي للتداول أو قائمة المركز المالي الخاصة بالمنشأة وبالتالي قد يصعب تحديدها. وتتعرض قيمة المطابقات عندما يقوم موظفو الشؤون المالية أو موظفو المكتب الخلفي الآخرون بفحص القيود في جميع حسابات دفتر الأستاذ العام لضمان صحتها وتأييدها. ومن شأن هذه الآلية أن تساعد في تحديد ما إذا كان الجانب الآخر لقيود النقدية المتعلقة بالأدوات المالية لم يتم تسجيله بشكل سليم. ومن الأهمية بمكان فحص الحسابات الوسيطة وحسابات المقاصة بغض النظر عن رصيد الحساب، إذ قد توجد مقاصة لبنود المطابقة في الحساب.

٣٠- في المنشآت التي لديها حجم كبير من معاملات الأدوات المالية، قد تكون أدوات الرقابة الخاصة بالمطابقة والمصادقة أدوات آلية، وفي هذه الحالة يلزم تطبيق ما يكفي من أدوات الرقابة الخاصة بتقنية المعلومات لدعمها. وتُعد أدوات الرقابة ضرورية على وجه الخصوص لضمان أن البيانات قد تم تجميعها بشكل كامل ودقيق من المصادر الخارجية (مثل المصارف وأمناء الحفظ) ومن سجلات المنشأة وضمان أنه لم يتم التلاعب بها قبل المطابقة أو أثنائها. وتُعد أدوات الرقابة ضرورية أيضاً لضمان أن الضوابط التي تتم بها مطابقة القيود تقييدية بما يكفي لمنع الإجازة غير الدقيقة لبنود المطابقة.

أدوات الرقابة الأخرى على الاكتمال والدقة والوجود

٣١- نظراً للتعقيد الملازم لبعض الأدوات المالية فلن يكون من الواضح دائماً كيفية تسجيل هذه الأدوات في نُظم المنشأة. وفي مثل هذه الحالات، قد تقوم الإدارة بوضع آليات رقابية لمتابعة السياسات التي تفرض كيفية قياس أنواع معينة من المعاملات وتسجيلها والمحاسبة عنها. ويقوم عادةً بوضع هذه السياسات ومراجعتها بشكل مسبق عاملون على قدر مناسب من التأهيل قادرين على فهم التأثيرات الكاملة للأدوات المالية الجاري قيدها في الدفاتر.

٣٢- قد يتم إلغاء بعض المعاملات أو تعديلها بعد التنفيذ الأولي لها. ويمكن لتطبيق أدوات الرقابة المناسبة المتعلقة بالإلغاء أو التعديل أن يحد من أثر مخاطر التحريف الجوهرية الذي يقع بسبب الغش أو الخطأ. وإضافة إلى ذلك، قد تكون لدى المنشأة آلية مطبقة لإعادة المصادقة على عمليات التداول الملقاة أو المعدلة.

٣٣- في المؤسسات المالية التي تباشر قدراً كبيراً من عمليات التداول، يقوم أحد كبار الموظفين عادةً بمراجعة الأرباح والخسائر اليومية المعقدة في دفاتر كل متداول لتقويم ما إذا كانت هذه الأرباح والخسائر معقولة بناءً على معرفة الموظف بالسوق. وقد يؤدي القيام بذلك إلى تمكين الإدارة من تحديد عمليات تداول معينة لم يتم تسجيلها بشكل كامل أو دقيق، أو إلى اكتشاف غش ارتكبه متداول معين. ومن المهم أن تكون هناك إجراءات للتصريح بالمعاملات تدعم كبار الموظفين في مراجعة المعاملات.

تقويم الأدوات المالية

متطلبات التقرير المالي

٣٤- في العديد من أطر التقرير المالي، يتم غالباً قياس الأدوات المالية، بما فيها المشتقات المدمجة، بالقيمة العادلة لغرض العرض في قائمة المركز المالي وفي احتساب الربح أو الخسارة والإفصاح أو أي من ذلك. وبصفة عامة، يتمثل الهدف من القياس بالقيمة العادلة في الوصول إلى السعر الذي ستنم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل أحوال السوق؛ وبعبارة أخرى، لا يكون هذا سعر المعاملة للقيام بتصفية إجبارية أو للبيع الاضطراري. وتحقيقاً لهذا الهدف، تؤخذ في الاعتبار جميع معلومات السوق المتاحة ذات الصلة.

٣٥- قد تنشأ قياسات الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة عند التسجيل الأولي للمعاملات ولاحقاً عندما تحدث تغيرات في القيمة. وقد تتم معالجة التغيرات في قياسات القيمة العادلة التي تحدث بمرور الوقت بطرق مختلفة بموجب أطر التقرير المالي المختلفة. فعلى سبيل المثال، قد تُسجّل هذه التغيرات على أنها ربح أو خسارة، أو قد تُسجّل في الدخل الشامل الآخر. وقد يكون من اللازم أيضاً، بناءً على إطار التقرير المالي المنطبق، قياس الأداة المالية بالكامل أو مكون منها فقط (على سبيل المثال، مشتقة مدمجة عند المحاسبة عنها بشكل منفصل) بالقيمة العادلة.

٣٦- تحدد بعض أطر التقرير المالي تسلسلاً هرمياً للقيمة العادلة لزيادة الاتساق والقبالية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة. وقد تُصنّف المدخلات إلى مستويات مختلفة مثل:

- مدخلات المستوى الأول - الأسعار المعلنة (غير المعدّلة) في الأسواق المفتوحة للأصول أو الالتزامات المالية المطابقة التي يمكن للمنشأة معرفتها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى الثاني - المدخلات الأخرى خلاف الأسعار المعلنة المذكورة في المستوى الأول التي يمكن رصدها للأصل أو الالتزام المالي، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. وإذا كان للأصل أو الالتزام المالي مدة (تعاقدية) محددة، يجب أن تكون مدخلات المستوى الثاني من الممكن رصدها طوال مدة الأصل أو الالتزام المالي. وتشمل مدخلات المستوى الثاني ما يلي:
 - الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المالية المشابهة في الأسواق النشطة.
 - الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المالية المطابقة أو المشابهة في الأسواق غير النشطة.
 - المدخلات الأخرى، خلاف الأسعار المعلنة، التي من الممكن رصدها للأصل أو الالتزام المالي (على سبيل المثال، معدلات الفائدة ومنحنيات العائد التي من الممكن رصدها على فترات معلنة عادة والتقلبات الضمنية والفروق الائتمانية).
 - المدخلات التي يتم استنباطها أساساً من بيانات السوق التي من الممكن رصدها أو المدخلات التي تؤيدها هذه البيانات عن طريق العلاقة المتبادلة فيما بينها أو بغير ذلك من الوسائل (المدخلات التي يؤيدها السوق).
- مدخلات المستوى الثالث - المدخلات التي لا يمكن رصدها للأصل أو الالتزام المالي. وتُستخدم المدخلات التي لا يمكن رصدها لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توفر مدخلات ذات صلة يمكن رصدها، مما يوفر ظروفاً يوجد بها نشاط سوقي ضعيف، إن كان موجوداً، للأصل أو الالتزام المالي في تاريخ القياس.

وبصفة عامة، تزيد درجة عدم تأكد القياس عندما تنتقل الأداة المالية من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، أو من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث. وقد يوجد كذلك ضمن المستوى الثاني مدى واسع لحالة عدم تأكد القياس بناءً على

إمكانية رصد المدخلات وتعقيد الأداة المالية وتقويمها وغيرها من العوامل.

-٣٧

قد تفرض بعض أطر التقرير المالي على المنشأة، أو قد تسمح لها بإجراء تعديلات تبعاً لحالات عدم تأكد القياس، من أجل التعديل تبعاً للمخاطر الذي من شأنه المشاركة في السوق أن يقوم به في التسعير للأخذ في الحسبان حالات عدم تأكد المخاطر المرتبطة بتسعير الأداة المالية أو تدققها النقدية. ومن ذلك على سبيل المثال:

- تعديلات النماذج. قد يوجد في بعض النماذج قصور معلوم أو قد تكشف نتيجة المعايرة عن القصور في قياس القيمة العادلة وفقاً لإطار التقرير المالي.
- تعديلات مخاطر الائتمان. لا تأخذ بعض النماذج في الحسبان خطر الائتمان، بما في ذلك خطر الطرف المقابل أو خطر الائتمان الذاتي.
- تعديلات السيولة. تقوم بعض النماذج بحساب متوسط سعر السوق، رغم أن إطار التقرير المالي قد يتطلب استخدام مبلغ معدل تبعاً للسيولة مثل الفرق بين السعر المطلوب والمعرض. وتراعي تعديلات السيولة الأخرى، التي يزيد طابعها الاجتهادي، أن بعض الأدوات المالية تكون غير سائلة مما يؤثر على التقويم.
- تعديلات المخاطر الأخرى. قد لا تعبر القيمة المقاسة عن القيمة العادلة في تاريخ القياس إذا تم استخدام نموذج لا يأخذ في الحسبان جميع العوامل الأخرى التي من شأنها المشاركة في السوق أن يضعوها في الحسبان عند تسعير الأداة المالية، وبالتالي فقد يلزم تعديل هذه القيمة بشكل منفصل للوفاء بإطار التقرير المالي المنطبق.

ولأعد التعديلات مناسبة إذا كانت تقوم بتعديل قياس الأداة المالية أو تقويمها بعيداً عن القيمة العادلة حسب التعريف الوارد في إطار التقرير المالي المنطبق، على سبيل المثال لغرض الحيطة.

المدخلات القابلة للرصد وغير القابلة للرصد

-٣٨

حسبما تمت الإشارة إليه أعلاه، تقوم أطر التقرير المالي غالباً بتصنيف المدخلات طبقاً لدرجة رصدها. وكلما قل النشاط المرتبط بالأدوات المالية في السوق وقلت إمكانية رصد المدخلات، زادت درجة عدم تأكد القياس. وتبين طبيعة وإمكانية الاعتماد على المعلومات المتاحة لدعم تقويم الأدوات المالية بناءً على إمكانية رصد المدخلات الخاصة بقياسها، التي تتأثر بطبيعة السوق (على سبيل المثال، مستوى نشاط السوق وما إذا كان من خلال سوق مالية أو خارج المنصة). وبالتالي، فإن هناك سلسلة تربط بين طبيعة الأدلة المستخدمة لدعم التقويم وإمكانية الاعتماد عليها، وبين أن يصبح من الصعب على الإدارة الحصول على المعلومات لدعم التقويم عندما تصبح الأسواق غير نشطة وتقل إمكانية رصد المدخلات.

-٣٩

عندما لا تتوفر مدخلات قابلة للرصد، تستخدم المنشأة مدخلات غير قابلة للرصد (مدخلات المستوى الثالث) تعكس الافتراض الذي من شأنه المشاركة في السوق أن يستخدمه عند تسعير الأصل أو الالتزام المالي، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. وتُحدد المدخلات غير القابلة للرصد باستخدام أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف القائمة. وفي سبيل تحديد المدخلات غير القابلة للرصد، قد تبدأ المنشأة باستخدام البيانات الخاصة بها، التي يتم تعديلها إذا كانت هناك معلومات متاحة بشكل معقول تشير إلى (أ) أن المستخدمين الآخرين في السوق سيستخدمون بيانات مختلفة أو (ب) أن هناك شيء ما تراه المنشأة ولا يمكن للمشاركين الآخرين في السوق الاطلاع عليه (على سبيل المثال، تضافر في الجهود خاص بالمنشأة).

تأثيرات الأسواق غير النشطة

٤٠- تزيد درجة عدم تأكد القياس ويصبح التقويم أكثر تعقيداً عندما تصبح الأسواق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية أو الأجزاء المكونة لها غير نشطة. ولا توجد نقطة واضحة المعالم تتحول السوق النشطة عندها إلى سوق غير نشطة، غير أن أطر التقرير المالي قد تقدم توجيهات في هذا الشأن. ومن بين خصائص الأسواق غير النشطة وجود تراجع كبير في حجم نشاط التداول ومستواه، أو تباين الأسعار المتاحة بشكل كبير على مدار الوقت أو فيما بين المشاركين في السوق، أو عدم وجود سعر جارٍ. ومع ذلك، فإن تقييم ما إذا كانت السوق غير نشطة يتطلب اجتهاداً.

٤١- عندما تكون الأسواق غير نشطة، قد تكون الأسعار المعلن عنها غير صالحة (بعبارة أخرى، أسعار قديمة) أو قد لا تعبر عن الأسعار التي قد يتداول بها المشاركون في السوق أو قد تعبر عن معاملات اضطرابية (كما هو الحال عندما يكون البائع مطالباً ببيع أصل للوفاء بمتطلبات تنظيمية أو قانونية، أو عند الحاجة للتصرف في أصل على الفور لتوفير سيولة، أو عند وجود مشتري واحد محتمل نتيجة القيود القانونية أو قيود الوقت المفروضة). ولذلك، تتم عمليات التقويم بناءً على مدخلات المستوى الثاني والمستوى الثالث. وفي مثل هذه الظروف، قد يكون لدى المنشأة:

- سياسة للتقويم تشتمل على آلية لتحديد ما إذا كانت مدخلات المستوى الأول متاحة؛
- فهم لكيفية حساب أسعار أو مدخلات معينة من مصادر خارجية تم استخدامها كمدخلات لأساليب التقويم من أجل تقييم إمكانية الاعتماد عليها. فعلى سبيل المثال، يُرجح أن يعكس عرض أسعار الوسيط في سوق نشطة لأداة مالية لم يتم تداولها المعاملات الفعلية على أداة مالية مشابهة، لكن عندما تصبح السوق غير نشطة يحتمل أن يعتمد عرض أسعار الوسيط بشكل أكبر على أساليب تقويم خاصة بالوسيط لتحديد الأسعار؛
- فهم لكيفية تأثير تدهور ظروف العمل على الطرف المقابل، وأيضاً لما إذا كان تدهور ظروف العمل في منشآت مماثلة للطرف المقابل قد يشير إلى احتمالية عدم وفاء الطرف المقابل بالتزاماته (بعبارة أخرى، خطر عدم الأداء)؛
- سياسات للتعديل تبعاً لحالات عدم تأكد القياس. وقد تشمل هذه التعديلات تعديلات النماذج وتعديلات نقص السيولة وتعديلات مخاطر الائتمان وتعديلات المخاطر الأخرى؛
- القدرة على حساب مدى النتائج الواقعية في ضوء حالات عدم التأكد القائمة، على سبيل المثال عن طريق إجراء تحليل للحساسية؛
- سياسات لتحديد وقت انتقال مدخل من مدخلات قياس القيمة العادلة إلى مستوى مختلف في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

٤٢- قد تنشأ صعوبات معينة عندما يوجد تراجع شديد أو حتى توقف في التداول في أوراق مالية معينة. وفي هذه الظروف، فإن الأدوات المالية التي سبق تقييمها باستخدام أسعار السوق قد يلزم تقييمها باستخدام أحد النماذج.

آلية التقويم الخاصة بالإدارة

٤٣- تشمل الأساليب التي يمكن للإدارة استخدامها لتقويم أدواتها المالية الأسعار القابلة للرصد والمعاملات الحديثة والنماذج التي تستخدم مدخلات قابلة للرصد أو غير قابلة للرصد. وقد تستفيد الإدارة أيضاً مما يلي:

(أ) مصدر تسعير خارجي، مثل خدمة تسعير أو عرض أسعار لوسيط؛ أو

(ب) خبير تقويم.

وقد تستخدم مصادر التسعير الخارجية وبراء التقويم أسلوباً أو أكثر من هذه الأساليب الخاصة بالتقويم.

٤٤- في العديد من أطر التقرير المالي، يتمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية في المعاملات المعاصرة في سوق نشطة (أي في مدخلات المستوى الأول). وفي مثل هذه الحالات، قد يكون تقويم الأداة المالية بسيطاً نسبياً. ويمكن الحصول على الأسعار المعلنة للأدوات المالية المدرجة في الأسواق المالية أو المتداولة في الأسواق الثانوية السائلة من مصادر مثل المنشورات المالية أو الأسواق المالية نفسها أو مصادر التسعير الخارجية. وعند استخدام الأسعار المعلنة، فمن المهم أن تفهم الإدارة الأساس المقدم على أساسه عرض الأسعار حتى تضمن أن السعر يعكس أحوال السوق في تاريخ القياس. وقد تقدم الأسعار المعلنة التي يتم الحصول عليها من المنشورات أو الأسواق المالية دليلاً كافياً على القيمة العادلة في الحالتين التاليتين، على سبيل المثال:

(أ) عندما لا تكون الأسعار قديمة أو "غير صالحة" (على سبيل المثال، إذا كان عرض الأسعار قائماً على آخر سعر متداول ويكون التداول قد تم منذ بعض الوقت)؛

(ب) عندما تكون عروض الأسعار هي الأسعار التي يتداول بها المتداولون فعلياً في الأداة المالية بتكرار وحجم كافيين.

٤٥- عندما لا يوجد في السوق أي سعر ملحوظ متداول للأداة المالية (بعبارة أخرى، مدخل من المستوى الأول)، سيكون من اللازم على المنشأة جمع مؤشرات أخرى للأسعار لتستخدمها في أسلوب تقويم الأداة المالية. وقد تشمل مؤشرات الأسعار على ما يلي:

- المعاملات الحديثة، بما في ذلك المعاملات التي تتم بعد تاريخ القوائم المالية المتعلقة بنفس الأداة. ويولى الاهتمام بما إذا كان من الضروري إجراء تعديل تبعاً للتغيرات في أحوال السوق في الفترة بين تاريخ القياس وتاريخ إجراء المعاملة، إذ ليس بالضرورة أن تكون هذه المعاملات مؤشراً على أحوال السوق التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية. ومن الممكن أيضاً أن تمثل المعاملة معاملة اضطرارية ومن ثم لا تكون مؤشراً على السعر في التداول المنتظم.
 - تُعرف المعاملات الجارية أو الحديثة في الأدوات المشابهة غالباً بلفظ "التسعير بالنظير". ويلزم إدخال تعديلات على سعر النظير حتى يُظهر السعر أثر الاختلافات بين هذا النظير والأداة الجاري تسعيرها، على سبيل المثال، مراعاة الاختلافات في مخاطر السيولة والانتماء بين الأداةين.
 - مؤشرات الأدوات المشابهة. كما هو الحال في المعاملات المتعلقة بالأدوات المشابهة، يلزم إدخال تعديلات لإظهار أثر الاختلاف بين الأداة الجاري تسعيرها والأداة المستنبت منها المؤشر المستخدم.
- ٤٦- من المتوقع أن تقوم الإدارة بتوثيق سياساتها الخاصة بالتقويم والنموذج المستخدم لتقويم أداة مالية معينة، بما في ذلك الأسباب المنطقية لاتباع النموذج المستخدم، واختيار الافتراضات المستخدمة في منهجية التقويم، ونظر المنشأة فيما إذا كان من الضروري إدخال تعديلات تبعاً لعدم تأكيد القياس.

النماذج

٤٧- قد تُستخدم النماذج لتقويم الأداة المالية عندما لا يمكن رصد السعر بشكل مباشر في السوق. ويمكن أن تكون النماذج بسيطة كمعادلة تسعير السندات شائعة الاستخدام أو يمكن أن تنطوي على تعقيدات، ولاسيما أدوات البرمجيات المطورة لتقويم الأدوات المالية بمدخلات المستوى الثالث. وتعتمد العديد من النماذج على العمليات الحسابية للتدفقات النقدية المخصومة.

٤٨- وتشتمل النماذج على منهجية وافتراضات وبيانات. وتوضح المنهجية القواعد أو المبادئ الحاكمة للعلاقة بين المتغيرات في التقييم. وتشمل الافتراضات تقديرات للمتغيرات غير المؤكدة المستخدمة في النموذج. وقد تشتمل البيانات على معلومات فعلية أو افتراضية عن الأداة المالية أو المدخلات الأخرى للأداة المالية.

٤٩- تبعاً للظروف، تشمل الأمور التي قد تناولها المنشأة عند وضع نموذج أو التحقق من صحته لتقييم أداة مالية ما إذا:

- كان النموذج متحققاً من صحته قبل الاستخدام، مع إجراء مراجعات دورية له لضمان أنه لا يزال مناسباً للغرض من استخدامه. وقد تشمل آلية التحقق التي تقوم بها المنشأة تقييم ما يلي:
 - الصحة النظرية والسلامة الرياضية للمنهجية، بما في ذلك مدى مناسبة المؤشرات القياسية والمسائل ذات الحساسية.
 - اتساق واکتمال مدخلات النموذج مع ممارسات السوق، وما إذا كانت تتوفر مدخلات مناسبة للاستخدام في النموذج.
- كان هناك ما هو مناسب من سياسات الرقابة على التغييرات والإجراءات وأدوات الرقابة الأمنية على النموذج.
- كان النموذج تم تغييره أو تعديله على نحو مناسب وفي الوقت المناسب تبعاً للتغيرات في أحوال السوق.
- كان النموذج يخضع دورياً للمعايرة والمراجعة والاختبار للتحقق من صحته بواسطة قسم مستقل وموضوعي. ويُعد القيام بذلك وسيلة لضمان أن يكون مخرج النموذج هو العرض العادل للقيمة التي ينسبها المشاركون في السوق للأداة المالية.
- كان النموذج يحقق أكبر استخدام ممكن للمدخلات ذات الصلة القابلة للرصد وأكبر استخدام ممكن للمدخلات غير القابلة للرصد.
- كان قد تم إدخال تعديلات على مخرج النموذج لإظهار أثر الافتراضات التي من شأن المشاركين في السوق أن يستخدموها في ظروف مشابهة.
- كان النموذج موثقاً بشكل كافٍ، بما في ذلك التطبيقات والقيود المقصودة للنموذج ومعلوماته الأساسية والبيانات المطلوبة ونتائج أي تحليل تم إجراؤه للتحقق من الصحة وأي تعديلات تم إدخالها على مخرج النموذج.

مثال لأداة مالية شائعة

٥٠- فيما يلي توضيح للكيفية التي يمكن بها استخدام النماذج لتقييم أداة مالية شائعة، تُعرف باسم الورقة المالية المضمونة بأصول^٩. ونظراً لأن الأوراق المالية المضمونة بأصول تُتمن غالباً بناءً على مدخلات من المستوى الثاني أو الثالث، فكثيراً ما تُتمن باستخدام النماذج وهي تستلزم:

- فهم نوع الورقة المالية - النظر في (أ) الضمان الرهني الأساسي؛ (ب) وشروط الورقة المالية. ويُستخدم الضمان الرهني الأساسي لتقدير توقيت ومبالغ التدفقات النقدية مثل مدفوعات الفائدة والمبلغ الأصلي الخاصة برهن عقاري أو بطاقة ائتمان.

^٩ الورقة المالية المضمونة بأصول هي أداة مالية تدعمها مجموعة من الأصول الأساسية (تُعرف باسم الضمان الرهني، مثل المبالغ مستحقة التحصيل الخاصة ببطاقات الائتمان أو قروض السيارات) وتستخدم قيمتها وتحقق الدخل من تلك الأصول الأساسية.

● فهم شروط الورقة المالية - يشمل هذا تقويم حقوق التدفقات النقدية التعاقدية، مثل ترتيب السداد وأية حالة من حالات التخلف عن الوفاء. وبشير ترتيب السداد، الذي يُعرف غالباً باسم الأولوية، إلى الشروط التي تتطلب السداد لبعض فئات حاملي الأوراق المالية (الدين الممتاز) قبل فئات أخرى (الدين تالي الاستحقاق). ويُشار كثيراً إلى حقوق كل فئة من فئات حاملي الأوراق المالية في التدفقات النقدية بلفظ تنابع استحقاق التدفقات النقدية، وتُستخدم هذه الحقوق مع الافتراضات المتعلقة بتوقيت التدفقات النقدية ومبلغها للتوصل إلى مجموعة من التدفقات النقدية التقديرية لكل فئة من فئات حاملي الأوراق المالية. ثم تُخصم التدفقات النقدية المتوقعة لاستنباط قيمة عادلة تقديرية.

٥١- قد تتأثر التدفقات النقدية للورقة المالية المضمونة بأصول بالدفعات المسبقة للضمان الرهني الأساسي ومخاطر التخلف عن الوفاء المحتملة وجدة الخسائر التقديرية الناجمة عن ذلك. وتعتمد عادةً افتراضات الدفعات المسبقة، في حالة الانطياق، على تقويم معدلات الفائدة السوقية لضمان رهني مشابه للمعدلات على الضمان الرهني الداعم للورقة المالية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت معدلات الفائدة السوقية للرهون العقارية قد شهدت انخفاضاً فعندئذٍ قد تشهد الرهون العقارية الأساسية في الورقة المالية معدلات دفع مسبق أعلى مما كان متوقعاً ابتداءً. ويستلزم تقدير التخلف المحتمل عن الوفاء وتقدير حدة الخسائر إجراء تقويم عن قرب للضمان الرهني الأساسي وللمقتربين لتقدير معدلات التخلف عن الوفاء. فعلى سبيل المثال، عندما يشتمل الضمان الرهني الأساسي على رهون عقارية سكنية، فقد تتأثر شدة الخسائر بتقديرات أسعار الوحدات السكنية على مدار مدة الورقة المالية.

مصادر التسعير الخارجية

٥٢- قد تستخدم المنشآت مصادر التسعير الخارجية للحصول على معلومات القيمة العادلة. وقد يتطلب إعداد القوائم المالية للمنشأة، بما في ذلك تقويم الأدوات المالية وإعداد الإفصاحات المتعلقة بهذه الأدوات في القوائم المالية، خبرات تفتقر إليها الإدارة. وقد تعجز المنشآت عن وضع أساليب تقويم مناسبة، بما في ذلك النماذج التي قد تُستخدم في التقويم، وقد تستخدم مصدراً من مصادر التسعير الخارجية للتوصل إلى تقويم أو لتقديم إفصاحات في القوائم المالية. وقد يكون هذا هو الحال على وجه الخصوص في المنشآت الأصغر أو في المنشآت التي لا تنخرط في حجم كبير من معاملات الأدوات المالية (على سبيل المثال، المؤسسات غير المالية التي بها إدارات للخزينة). وبالرغم من قيام الإدارة باستخدام مصدر تسعير خارجي، فإنها تتحمل المسؤولية النهائية عن التقويم.

٥٣- قد تُستخدم مصادر التسعير الخارجية أيضاً لأن حجم الأوراق المالية المطلوب تسعيرها خلال فترة زمنية قصيرة قد لا يكون ممكناً بواسطة المنشأة. وهذا هو الحال غالباً لصناديق الاستثمار المتداولة التي يجب أن تحدد صافي قيمة الأصل كل يوم. وفي حالات أخرى، قد يكون لدى الإدارة آلية تسعير خاصة بها لكنها تستخدم مصادر التسعير الخارجية لتأييد عمليات التقويم الخاصة بها.

٥٤- لسبب أو أكثر من هذه الأسباب، تستخدم معظم المنشآت مصادر التسعير الخارجية عند تقويم الأوراق المالية سواءً كمصدر أساسي أو مصدر لتأييد عمليات التقويم الخاصة بها. وتقع مصادر التسعير الخارجية عادةً ضمن الصنفين التاليين:

- خدمات التسعير، بما في ذلك خدمات التسعير التوافقي؛
- تقديم الوسطاء لعروض الأسعار.

خدمات التسعير

- ٥٥- تزود خدمات التسعير المنشآت بأسعار مجموعة متنوعة من الأدوات المالية والبيانات المتعلقة بهذه الأسعار، وتُجرى غالباً عمليات تقويم يومية لعدد كبير من الأدوات المالية. وقد تتم هذه العمليات عن طريق جمع البيانات والأسعار السوقية من مجموعة كبيرة من المصادر، بما في ذلك صانعي الأسواق، وفي حالات معينة باستخدام أساليب تقويم داخلية لاستنباط القيم العادلة التقديرية. وقد تجمع خدمات التسعير بين عدد من المناهج للتوصل إلى سعر. وتُستخدم غالباً خدمات التسعير كمصدر للأسعار استناداً إلى مدخلات المستوى الثاني. وقد تطبق خدمات التسعير أدوات رقابة قوية على كيفية تحديد الأسعار وغالباً ما يقوم عملاء هذه الخدمات بإشراك مجموعة كبيرة من الأطراف، مثل المستثمرين من جانبي الشراء والبيع ووظائف المكاتب الخلفية والوسطى والمراجعين وغيرهم.
- ٥٦- يكون لخدمات التسعير غالباً آلية ذات طابع رسمي تتيح للعملاء رفض الأسعار المستلمة من خدمات التسعير. وتتطلب آليات الرفض هذه عادةً من العميل تقديم أدلة لدعم سعر آخر بديل، مع تصنيف حالات الرفض بناءً على جودة الأدلة المستلمة. فعلى سبيل المثال، قد يتم إقرار الرفض المستند إلى بيع حديث لتلك الأداة لم تكن خدمة التسعير على دراية به، فيما قد يخضع الرفض المستند إلى أسلوب تقويم خاص بالعميل للمزيد من التمحيص. وهكذا، قد تكون خدمة التسعير المنطوية على عدد كبير من كبار المشاركين، على كل من جانب الشراء والبيع، قادرة على أن تصحح باستمرار الأسعار لتعكس بشكل كامل المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق.

خدمات التسعير التوافقي

- ٥٧- قد تستخدم بعض المنشآت بيانات التسعير الناتجة من خدمات التسعير التوافقي والتي تكون مختلفة عن خدمات التسعير الأخرى. وتحصل خدمات التسعير التوافقي على معلومات التسعير حول الأداة من العديد من المنشآت المشاركة (المكتتبون). ويقدم كل مكتب أسعاره لخدمة التسعير. وتعامل خدمة التسعير هذه المعلومات بسرية وترد على كل مكتب بالسعر التوافقي، الذي عادةً ما يكون متوسطاً حسابياً للبيانات بعد اتباع آلية روتينية لتنقيح البيانات لإزالة القيم الشاذة. وبالنسبة لبعض الأسواق، مثل أسواق المشتقات غير المألوفة، قد تكون الأسعار التوافقية أفضل بيانات متاحة. لكن تتم مراعاة العديد من العوامل عند تقييم صدق الأسعار التوافقية فيما تعبر عنه، بما في ذلك على سبيل المثال:
- ما إذا كانت الأسعار المقدمة من المكتتبين تعكس المعاملات الفعلية أم أنها مجرد أسعار استرشادية مستندة إلى أساليب تقويم خاصة بهم.
 - عدد المصادر التي تم الحصول على الأسعار منها.
 - جودة المصادر المستخدمة من جانب خدمة التسعير التوافقي.
 - ما إذا كان من بين المشاركين مشاركون كبار في السوق.

- ٥٨- جرت العادة على أن تكون الأسعار التوافقية متاحة فقط للمكتتبين الذين قدموا أسعارهم للخدمة. وبالتالي، لن تكون جميع المنشآت على اطلاع مباشر على الأسعار التوافقية. ونظراً لأن المكتتب لا يستطيع عادةً معرفة الكيفية التي جرى بها تقدير الأسعار المقدمة، فقد تحتاج الإدارة إلى مصادر أدلة أخرى إضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من خدمات التسعير التوافقي لدعم تقويمها. وقد يكون هذا هو الحال خاصة إذا كانت المصادر تقدم أسعاراً استرشادية استناداً إلى أساليب التقويم الخاصة بها وكانت الإدارة عاجزة عن فهم كيفية قيام هذه المصادر بحساب أسعارها.

تقديم الوسطاء لعروض الأسعار

٥٩- نظراً لأن الوسطاء لا يقومون بتقديم عروض الأسعار إلا كخدمة عرضية لعملائهم، فإن العروض التي يقدمونها تختلف من جوانب عدة عن الأسعار التي يتم الحصول عليها في خدمات التسعير. وقد يكون الوسطاء غير راغبين في تقديم معلومات عن الآلية المستخدمة في إعداد عروض أسعارهم، لكنهم قد يكونون مطلعين على معلومات قد لا تكون خدمة التسعير على علم بها فيما يتعلق بالمعاملات. وقد تكون عروض أسعار الوسطاء قابلة للتنفيذ أو قد تكون استرشادية. وعروض الأسعار الاسترشادية هي أفضل تقدير للقيمة العادلة من جانب الوسيط، في حين يوضح عرض الأسعار القابل للتنفيذ أن الوسيط يرغب في إجراء المعاملة بهذا السعر. وتُعد عروض الأسعار القابلة للتنفيذ دليلاً قوياً على القيمة العادلة. فيما تكون عروض الأسعار الاسترشادية أقل قوة بسبب الافتقار إلى الشفافية في الطرق التي استخدمها الوسيط في إعداد العرض. وإضافة إلى ذلك، تختلف شدة أدوات الرقابة على عرض أسعار الوسيط بناءً على ما إذا كان الوسيط يحوز نفس الورقة المالية في محفظته. وتُستخدم عروض أسعار الوسطاء غالباً للأوراق المالية التي لها مدخلات من المستوى الثالث وفي بعض الأحيان قد تكون هي المعلومات الخارجية الوحيدة المتاحة.

اعتبارات أخرى تتعلق بمصادر التسعير الخارجية

٦٠- يمكن فهم الكيفية التي تحسب بها مصادر التسعير الأسعار الإدارة من تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات مناسبة للاستخدام في تقويمها، بما في ذلك استخدامها كأحد المدخلات في أيٍّ من أساليب التقويم، وتحديد مستوى المدخلات الذي ينبغي تصنيف الورقة المالية فيه لأغراض الإفصاح. فعلى سبيل المثال، قد تقوم مصادر التسعير الخارجية بتقويم الأدوات المالية باستخدام نماذج خاصة بها، ومن المهم أن تفهم الإدارة المنهجية والافتراضات والبيانات المستخدمة.

٦١- إذا لم تكن قياسات القيمة العادلة المتحصل عليها من مصادر التسعير الخارجية مستندة إلى الأسعار المتداولة في سوق نشطة، سيكون من الضروري أن تقوم الإدارة بتقويم ما إذا كانت قياسات القيمة العادلة مستنبطة بطريقة متسقة مع إطار التقرير المالي المنطوق. ويتضمن فهم الإدارة لقياس القيمة العادلة ما يلي:

- كيفية تحديد قياس القيمة العادلة - على سبيل المثال، ما إذا كان قياس القيمة العادلة محدداً بأسلوب من أساليب التقويم، من أجل تقييم ما إذا كان الأسلوب متسقاً مع الهدف من قياس القيمة العادلة؛
- ما إذا كانت عروض الأسعار عبارة عن أسعار استرشادية أو فرق استرشادي أو عروض ملزمة؛
- معدل تكرار قيام مصادر التسعير الخارجية بتقدير قياس القيمة العادلة - من أجل تقييم ما إذا كان هذا القياس يعكس أحوال السوق في تاريخ القياس.

إن فهم الأسس التي حددت مصادر التسعير الخارجية بناءً عليها عروض أسعارها في السياق المحيط بالأدوات المالية الخاصة التي تحتفظ بها المنشأة يساعد الإدارة في تقويم مدى صلة هذه الأدلة وإمكانية الاعتماد عليها لدعم عمليات التقويم الخاصة بها.

٦٢- يمكن أن تكون هناك تباينات بين مؤشرات الأسعار الصادرة عن مصادر مختلفة. ويساعد فهم كيفية استنباط مؤشرات الأسعار، والتحقق في هذه التباينات، الإدارة في تأييد الأدلة المستخدمة في إعداد تقويمها الخاص بالأدوات المالية من أجل التحقق مما إذا كان التقويم معقولاً. وقد يكون من غير المناسب الاقتصار على أخذ متوسط عروض الأسعار المقدمة، دون إجراء المزيد من البحث، لأنه قد يكون هناك سعر واحد في نطاق الأسعار هو الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة وقد لا يكون هو المتوسط. ولتقويم ما إذا كانت عمليات تقويم الإدارة للأدوات المالية معقولة، يمكن للإدارة أن تقوم بما يلي:

- النظر فيما إذا كانت المعاملات الفعلية تمثل معاملات اضطرابية وليست معاملات بين مشتريين وراغبين في الشراء ورائعين وراغبين في البيع. وقد يؤدي هذا إلى بطلان استخدام السعر كأحد أسعار المقارنة؛ أو
 - تحليل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأداة. ويمكن القيام بذلك كمؤشر لبيانات التسعير الأكثر ملاءمة؛ أو
 - بناءً على طبيعة ما لا يمكن رصده، استنتاج الأسعار غير القابلة للرصد قياساً على الأسعار القابلة للرصد (على سبيل المثال، قد تكون هناك أسعار قابلة للرصد لأجل الاستحقاق حتى عشر سنوات ولكن ليس لأبعد من ذلك، لكن قد يكون من الممكن استنتاج منحى الأسعار لما بعد العشر سنوات قياساً على العشر الأولى كمؤشر). ويجب توخي الحذر لضمان عدم استخدام الاستنتاج بالقياس لفترة تبعد كثيراً عن المنحنى القابل للرصد حتى لا تصبح صلته بالأسعار القابلة للرصد ضعيفة لدرجة يتعذر معها الاعتماد عليه؛ أو
 - مقارنة الأسعار في محفظة الأدوات المالية ببعضها للتأكد من اتساقها فيما بين الأدوات المالية المتشابهة؛ أو
 - استخدام أكثر من نموذج واحد لتأييد نتائج كل نموذج، مع الأخذ في الاعتبار البيانات والافتراضات المستخدمة في كل منها؛ أو
 - تقويم التحركات في الأسعار لأدوات التحوط والضمانات الرهنية ذات الصلة.
- وأثناء ممارسة المنشأة لاجتهادها فيما يتعلق بالتقويم، قد تنظر أيضاً في عوامل أخرى قد تكون خاصة بظروفها.

الاستعانة بخبراء التقويم

- 6٣- قد تقوم الإدارة بتكليف خبير تقويم من مصرف استثماري أو وسيط أو أي مكتب تقويم آخر ليقوم بتقويم بعض أوراقها المالية أو كلها. وخلافاً لخدمات التسعير وعروض أسعار الوسطاء، تكون المنهجية والبيانات المستخدمة متاحة بصورة أيسر للإدارة عندما تقوم بتكليف خبير لإجراء التقويم بالنيابة عنها. وبالرغم من قيام الإدارة بتكليف أي خبير، فإنها تتحمل المسؤولية النهائية عن التقويم المستخدم.

قضايا تتعلق بالالتزامات المالية

- 6٤- يُعد فهم تأثير خطر الائتمان جانباً مهماً في تقويم كل من الأصول المالية والالتزامات المالية. ويعكس هذا التقويم جودة الائتمان والقوة المالية لكل من المصدر وأي مقدم لخدمات دعم الائتمان. وفي بعض أطر التقرير المالي، يفترض قياس الالتزام المالي أن الالتزام قد تم تحويله إلى مشارك في السوق في تاريخ القياس. وفي حالة عدم وجود سعر سوقي ملحوظ للالتزام المالي، فإن قيمته تُقاس عادةً باستخدام نفس الطريقة التي من شأن طرف مقابل أن يتبعها لقياس قيمة الأصل المقابل، ما لم تكن هناك عوامل خاصة بالالتزام (مثل تعزيز ائتمان طرف ثالث). وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يكون خطر الائتمان الناتج^{١٠} الخاص بالمنشأة صعب القياس في غالب الأحيان.

العرض والإفصاح فيما يتعلق بالأدوات المالية

- 6٥- تتطلب معظم أطر التقرير المالي تقديم إفصاحات في القوائم المالية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من القيام بتقييمات ذات مغزى لتأثيرات أنشطة الأدوات المالية للمنشأة، بما في ذلك المخاطر وحالات عدم التأكد المرتبطة بالأدوات المالية.

^{١٠} خطر الائتمان الناتج هو مبلغ التغير في القيمة العادلة الذي لا يمكن نسبته للتغيرات في أحوال السوق.

٦٦- تتطلب معظم الأطر الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية (بما في ذلك السياسات المحاسبية) فيما يتعلق بالأدوات المالية. وتُعد المتطلبات المحاسبية لقياسات القيمة العادلة في عرض القوائم المالية وإفصاحاتها متطلبات واسعة في معظم أطر التقرير المالي وتشمل أكثر من مجرد إجراء تقويم للأدوات المالية. فعلى سبيل المثال، تقدم الإفصاحات النوعية عن الأدوات المالية معلومات سياقية مهمة عن خصائص الأدوات المالية وتدققها النقدية المستقبلية مما قد يساعد في إحاطة المستثمرين علماً بالمخاطر التي تكون المنشأة معرضة لها.

أصناف الإفصاحات

٦٧- تشمل متطلبات الإفصاح:

(أ) إفصاحات كمية تُستنبط من المبالغ المدرجة في القوائم المالية - على سبيل المثال، أصناف الأصول والالتزامات المالية؛

(ب) إفصاحات كمية تتطلب جهداً مهماً - على سبيل المثال، تحليل الحساسية لكل نوع من مخاطر السوق التي تكون المنشأة معرضة لها؛

(ج) إفصاحات نوعية - على سبيل المثال، الإفصاحات التي تشرح حوكمة المنشأة على الأدوات المالية والأهداف وأدوات الرقابة والسياسات والآليات لإدارة كل نوع من المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية والطرق المستخدمة لقياس المخاطر.

٦٨- كلما كان التقويم أكثر حساسية للتحركات في متغير معين، زاد احتمال أن يكون الإفصاح ضرورياً للإشارة إلى حالات عدم التأكد المحيطة بالتقويم. وقد تتطلب أيضاً أطر تقرير مالي معينة الإفصاح عن تحليلات الحساسية، بما في ذلك تأثيرات التغييرات في الافتراضات المستخدمة في أساليب التقويم الخاصة بالمنشأة. فعلى سبيل المثال، تهدف الإفصاحات الإضافية المطلوبة للأدوات المالية ذات قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن مدخلات المستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة إلى إحاطة مستخدمي القوائم المالية علماً بتأثيرات قياسات القيمة العادلة تلك التي تستخدم المدخلات الأكثر خضوعاً للتقدير الشخصي.

٦٩- تتطلب بعض أطر التقرير المالي الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية والتي تكون المنشأة معرضة لها في تاريخ التقرير. وقد يتم تضمين هذا الإفصاح في الإفصاحات على القوائم المالية، أو في مناقشة الإدارة وتحليلها ضمن تقريرها السنوي الذي تحيل إليه إشارات مرجعية من القوائم المالية المراجعة. ويعتمد مدى الإفصاح على مدى تعرض المنشأة للمخاطر الناجمة عن الأدوات المالية. ويشمل هذا إفصاحات نوعية عن:

- التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها، بما في ذلك التأثيرات المحتملة على السيولة المستقبلية للمنشأة والضمانات الرهنية التي تُطلب منها؛
- أهداف المنشأة وسياساتها وآلياتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر؛
- أي تغييرات عن الفترة السابقة في التعرض للمخاطر أو الأهداف أو السياسات أو الآليات الخاصة بإدارة المخاطر.

القسم الثاني: اعتبارات المراجعة المتعلقة بالأدوات المالية

٧٠- توجد بعض العوامل التي قد تجعل عملية مراجعة الأدوات المالية منطوية على صعوبات خاصة. ومن ذلك على سبيل المثال:

- أنه قد يكون من الصعب على كل من الإدارة والمراجع فهم طبيعة الأدوات المالية والغرض المستخدمة لأجله، والمخاطر التي تتعرض لها المنشأة.
- أن الأجواء السائدة في السوق والسيولة قد تتغير سريعاً، مما يضع الإدارة تحت ضغوط لإدارة المخاطر بفاعلية.
- أنه قد يصعب الحصول على الأدلة الداعمة للتقويم.
- أن كل دفعة من المدفوعات المرتبطة بالأدوات المالية قد تكون كبيرة، مما قد يزيد من خطر اختلاس الأصول.
- أن المبالغ المسجلة في القوائم المالية فيما يتعلق بالأدوات المالية قد لا تكون كبيرة، لكن قد تكون هناك مخاطر وحالات تعرض مهمة مرتبطة بهذه الأدوات المالية.
- أن عدداً قليلاً من الموظفين قد يمارسون تأثيراً كبيراً على معاملات الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة، ولاسيما إذا كانت ترتيبات أجورهم مرتبطة بالإيراد المتحقق من الأدوات المالية، ويُحتمل أن يكون هناك اعتماد لا مسوّغ له على هؤلاء الأفراد من جانب الأفراد الآخرين في المنشأة.

وقد تسبب هذه العوامل في حجب المخاطر وما يرتبط بها من حقائق، مما قد يؤثر على تقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهري، ومن الممكن أن تظهر سريعاً مخاطر كامنة، ولاسيما في ظل أحوال السوق السيئة.

نزعة الشك المهني^{١١}

٧١- تُعد نزعة الشك المهني ضرورة لغرض التقييم النقدي لأدلة المراجعة وهي تساعد المراجع في أن يظل متيقظاً للمؤشرات المحتملة الدالة على تحيز الإدارة. وينطوي ذلك على التشكيك في أدلة المراجعة المتضاربة وفي إمكانية الاعتماد على المستندات والردود على الاستفسارات والمعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها من الإدارة والمكلفين بالحوكمة. وينطوي كذلك على التيقظ للحالات التي قد تشير إلى احتمال وقوع تحريف بسبب الخطأ أو الغش والنظر في كفاية أدلة المراجعة المتحصل عليها ومناسبتها في ضوء الظروف القائمة.

٧٢- يلزم تطبيق نزعة الشك المهني في جميع الظروف، وتزيد الحاجة إلى هذه النزعة مع التعقيد الذي تنطوي عليه الأدوات المالية، على سبيل المثال فيما يتعلق بما يلي:

- تقويم ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، وهو ما قد ينطوي على صعوبات خاصة عند استخدام النماذج أو عند تحديد ما إذا كانت الأسواق غير نشطة.
- تقويم اجتهادات الإدارة، واحتمال تحيز الإدارة، في تطبيق إطار التقرير المالي المنطبق الخاص بالمنشأة، وخصوصاً اختيار الإدارة لأساليب التقويم، واستخدام الافتراضات في أساليب التقويم، ومعالجة الظروف التي تختلف فيها أحكام المراجع عن اجتهادات الإدارة.

^{١١} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ١٥

- استنباط الاستنتاجات على أساس أدلة المراجعة المتحصل عليها، على سبيل المثال تقييم معقولية عمليات التقويم التي أعدّها خبراء الإدارة وتقويم ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في القوائم المالية تحقق العرض العادل.

اعتبارات التخطيط^{١٢}

٧٣- ينصب تركيز المراجع في التخطيط للمراجعة على ما يلي بصفة خاصة:

- فهم متطلبات المحاسبة والإفصاح؛
- فهم الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة، والغرض منها ومخاطرها؛
- تحديد ما إذا كانت هناك مهارات ومعرفة متخصصة مطلوبة في المراجعة؛
- فهم وتقويم نظام الرقابة الداخلية في ضوء معاملات الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة ونظم المعلومات التي تقع في نطاق المراجعة؛
- فهم طبيعة وظيفية المراجعة الداخلية ودورها وأنشطتها؛
- فهم آلية الإدارة لتقويم الأدوات المالية، بما في ذلك ما إذا كانت الإدارة قد استعانت بخبير أو منشأة خدمية؛
- تقييم خطر التحريف الجوهرى والاستجابة له.

فهم متطلبات المحاسبة والإفصاح

٧٤- يتطلب معيار المراجعة (٥٤٠) أن يتوصل المراجع إلى فهم لمتطلبات إطار التقرير المالي المنطبق ذات الصلة بالتقديرات

المحاسبية، بما في ذلك ما يتعلق بها من إفصاحات وأي متطلبات تنظيمية.^{١٣} وقد تكون متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق -نفسها- المتعلقة بالأدوات المالية معقدة وتتطلب إفصاحات واسعة، ولأغني قراءة هذه المذكرة عن التوصل إلى فهم شامل لجميع متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق. وتتطلب بعض أطر التقرير المالي النظر في أمور مثل:

- المحاسبة عن التحوط؛
- المحاسبة عن أرباح وخسائر "اليوم الأول"؛
- إثبات وإلغاء إثبات معاملات الأدوات المالية؛
- خطر الائتمان الذاتي؛
- تحويل المخاطر وإلغاء إثباتها، ولاسيما إذا كانت المنشأة قد انخرطت في إنشاء أدوات مالية معقدة وهيكلتها.

^{١٢} يتناول معيار المراجعة (٣٠٠) "التخطيط لمراجعة القوائم المالية" مسؤولية المراجع عن التخطيط لمراجعة القوائم المالية.

^{١٣} معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة (١)٨

فهم الأدوات المالية

٧٥- قد تُخفي خصائص الأدوات المالية عناصر معينة للخطر والتعرض. ويُساعد التوصل إلى فهم للأدوات التي استثمرت فيها المنشأة أو التي تكون معرضة لها، بما في ذلك خصائص الأدوات، المراجع في تحديد ما يلي:

- ما إذا كانت هناك جوانب مهمة من إحدى المعاملات غائبة أو مسجلة بشكل غير دقيق؛
- ما إذا كان التقويم يبدو مناسباً؛
- ما إذا كانت المخاطر الملائمة للأدوات تحظى بفهم تام وإدارة كاملة من جانب المنشأة؛
- ما إذا كانت الأدوات المالية مُصنّفة كما ينبغي إلى أصول والتزامات متداولة وغير متداولة.

٧٦- فيما يلي أمثلة للأمور التي قد ينظر فيها المراجع عند توصله إلى فهم للأدوات المالية الخاصة بالمنشأة:

- أنواع الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة.
 - الاستخدام المعدة له.
 - فهم الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، للأدوات المالية واستخدامها ومتطلبات المحاسبة عنها.
 - شروط الأدوات وخصائصها على وجه الدقة حتى يمكن فهم الآثار المترتبة عليها فهماً تاماً، وأيضاً الأثر الكلي لمعاملات الأدوات المالية خاصة إذا كانت هذه المعاملات مرتبطة ببعضها.
 - كيفية إدراج الأدوات بالأسلوب اللائق في الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة.
- وقد تفيد الاستفسارات من وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة إدارة المخاطر، في حالة وجود مثل هذه الوظائف، والمناقشات مع المكلفين بالحوكمة المراجع في فهم الأدوات المالية.

٧٧- في بعض الحالات، قد يحتوي العقد، بما في ذلك العقود الخاصة بالأدوات غير المالية، على مشتقة. وتجزئ بعض أُطر التقرير المالي أو تتطلب فصل هذه المشتقات "الدمجة" عن العقد المضيف في بعض الظروف. وسوف يساعد فهم آلية الإدارة لتحديد المشتقات المدمجة والمحاسبة عنها المراجع في فهم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.

الاستعانة في المراجعة بأصحاب المهارات والمعرفة المتخصصة^{١٤}

٧٨- ثمة اعتبار آخر رئيسي في أعمال المراجعة المتعلقة بالأدوات المالية، ولاسيما الأدوات المالية المعقدة، يتمثل في كفاءة المراجع. ويتطلب معيار المراجعة (٢٢٠) أن يكون الشريك المسؤول عن الارتباط مقتنعاً بأن فريق الارتباط، وأي خبراء

^{١٤} عندما تكون خبرة مثل هذا الشخص في المراجعة والمحاسبة، بغض النظر عما إذا كان الشخص من داخل المكتب أو من خارجه، فإنه يُعد عضواً في فريق الارتباط ويخضع لمتطلبات معيار المراجعة (٢٢٠) "رقابة الجودة لمراجعة القوائم المالية". وعندما تكون خبرة مثل هذا الشخص في مجال آخر غير المحاسبة أو المراجعة، يُعد هذا الشخص خبيراً استعان به المراجع، وتنطبق عليه أحكام معيار المراجعة (٦٢٠) "استخدام عمل خبير استعان به المراجع". ويوضح معيار المراجعة (٦٢٠) أن التمييز بين مجالات المحاسبة أو المراجعة المتخصصة، والخبرة في مجال آخر، سيكون أمراً خاضعاً للاجتهاد المهني، ولكنه يشير إلى أن التفريق قد يتم بين الخبرة في طرق المحاسبة عن الأدوات المالية (الخبرة في المحاسبة والمراجعة) والخبرة في أساليب التقويم المعقدة للأدوات المالية (الخبرة في مجال آخر غير المحاسبة أو المراجعة).

^{١٥} معيار المراجعة (٢٢٠)، الفقرة ١٤

يستعين بهم المراجع وليسوا ضمن فريق الارتباط، يمتلكون مجتمعين الكفاءات والقدرات المناسبة لتنفيذ ارتباط المراجعة وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المنطبقة وللمتمكن من إصدار تقرير مراجع مناسب في ظل الظروف المحيطة. بالإضافة إلى ذلك، توجب المتطلبات المسلكية ذات الصلة^{١٦} على المراجع تحديد ما إذا كان قبول الارتباط من شأنه أن يشكّل أي تهديدات للوفاء بالمبادئ الأساسية، بما في ذلك الكفاءة المهنية والعناية الواجبة. وتقدم الفقرة ٧٩ أدناه أمثلة لأنواع الأمور التي قد يكون من المناسب أن ينظر فيها المراجع في سياق الأدوات المالية.

٧٩- وبناءً عليه، قد تتطلب مراجعة الأدوات المالية إشراك واحد أو أكثر من الخبراء أو الاختصاصيين، على سبيل المثال، في المجالات الآتية:

- فهم الأدوات المالية المستخدمة من قبل المنشأة وخصائصها، بما في ذلك مستوى تعقيدها. وقد يلزم استخدام خبرات ومعرفة متخصصة عند التحقق مما إذا كانت جميع جوانب الأداة المالية والاعتبارات ذات العلاقة قد تم تضمينها في القوائم المالية، وتقويم ما إذا كان قد تم تقديم إفصاحات كافية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق في حالة الحاجة إلى الإفصاح عن المخاطر.
 - فهم إطار التقرير المالي المنطبق، ولاسيما عندما توجد مجالات من المعروف أنها تخضع لتفسيرات مختلفة، أو عندما تكون الممارسة غير متسقة أو قيد التطوير.
 - فهم الآثار القانونية والتنظيمية والضريبية الناجمة عن الأدوات المالية، بما في ذلك فهم ما إذا كانت العقود قابلة للإنفاذ بواسطة المنشأة (على سبيل المثال، فحص العقود محل الارتباط)، وهو ما قد يتطلب خبرات ومعرفة متخصصة.
 - تقييم المخاطر الملازمة للأدوات المالية.
 - مساعدة فريق الارتباط في جمع الأدلة اللازمة لدعم عمليات التقويم التي قامت بها الإدارة أو لتقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ، ولاسيما عندما تُحدّد القيمة العادلة باستخدام نموذج معقد، أو عندما تكون الأسواق غير نشطة والبيانات والافتراضات من الصعب الحصول عليها، أو عندما تُستخدم مدخلات غير قابلة للرصد، أو عندما تستعين الإدارة بأحد الخبراء.
 - تقويم أدوات الرقابة على تقنية المعلومات، وخصوصاً في المنشآت التي لديها حجم كبير من الأدوات المالية. ففي مثل هذه المنشآت، قد تكون تقنية المعلومات شديدة التعقيد، على سبيل المثال عندما يتم إرسال قدر كبير من المعلومات عن تلك الأدوات المالية أو معالجة هذه المعلومات أو الاحتفاظ بها أو الوصول إليها إلكترونياً. وقد تشمل أيضاً على خدمات ذات صلة مقدمة من منشأة خدمية.
- ٨٠- نظراً لطبيعة واستخدام أنواع معينة من الأدوات المالية والتعقيدات المرتبطة بمتطلبات المحاسبة وأحوال السوق، قد يحتاج فريق الارتباط إلى التشاور^{١٧} مع مهنيين آخرين في مجال المحاسبة والمراجعة، من داخل المكتب أو من خارجه، يتمتعون بخبرة فنية مناسبة في المحاسبة أو المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل:
- قدرات فريق الارتباط وكفاءته، بما في ذلك خبرة أعضاء فريق الارتباط.

^{١٦} قواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين، الفقرتان ١٠٢٠ و ١٠٢١.

^{١٧} تتطلب الفقرة ١٨ (ب) من معيار المراجعة (٢٢٠) أن يكون الشريك المسؤول عن الارتباط على قناعة بأن أعضاء فريق الارتباط قد قاموا بإجراء التشاور المناسب خلال سير الارتباط، سواءً داخل فريق الارتباط ومع أشخاص آخرين على المستوى المناسب من داخل المكتب أو خارجه.

- سمات الأدوات المالية التي تستخدمها المنشأة.
- تحديد الظروف غير العادية أو المخاطر الموجودة في الارتباط، وأيضاً الحاجة للحكم المهني، ولاسيما فيما يتعلق بالأهمية النسبية والمخاطر المهمة.
- أحوال السوق.

فهم الرقابة الداخلية

٨١- يحدد معيار المراجعة (٣١٥) متطلبات تقضي بأن يفهم المراجع المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية الخاصة بها. ويعد التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية لديها، عملية مستمرة ومتجددة تتألف من جمع المعلومات وتحديثها وتحليلها طوال المراجعة. ويمكن الفهم المتوصل إليه المراجع من تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى القوائم المالية ومستوى الإقرارات، مما يوفر أساساً لتصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة. ويحدد عادةً حجم معاملات الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة وتنوع هذه المعاملات طبيعة ومدى أدوات الرقابة التي قد توجد في المنشأة. ويساعد فهم الكيفية التي تتم بها متابعة الأدوات المالية والرقابة عليها المراجع في تحديد طبيعة إجراءات المراجعة وتوقيتها ومداهما. ويوضح الملحق أدوات الرقابة التي قد توجد في منشأة تشارك في حجم كبير من معاملات الأدوات المالية.

فهم طبيعة وظيفة المراجعة الداخلية ودورها وأنشطتها

٨٢- قد تقوم وظيفة المراجعة الداخلية في العديد من المنشآت الكبرى بأعمال تمكن الإدارة العليا والمكلفين بالحوكمة من مراجعة وتقييم أدوات الرقابة المتعلقة باستخدام الأدوات المالية. وقد تساعد وظيفة المراجعة الداخلية في تحديد مخاطر التحريف الجوهرية التي تكون بسبب الغش أو الخطأ. لكن المعرفة والمهارات اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية لفهم وتنفيذ إجراءات تقديم التأكيد للإدارة أو المكلفين بالحوكمة عن استخدام المنشأة للأدوات المالية تختلف تماماً بصفة عامة عن تلك اللازمة للأجزاء الأخرى من المنشأة. ويُعد مدى امتلاك وظيفة المراجعة الداخلية للمعرفة والخبرة اللازمة لتغطية أنشطة الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة، وقيامها فعلياً بتغطيتها، وأيضاً كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية وتحملها بالموضوعية، أحد الاعتبارات ذات الصلة في قيام المراجع الخارجي بتحديد ما إذا كان من المرجح أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية مناسبة لأغراض الاستراتيجية العامة للمراجعة والخطة العامة للمراجعة.

٨٣- وتتمثل المجالات التي قد يكون فيها لعمل وظيفة المراجعة الداخلية أهمية خاصة فيما يلي:^{١٨}

- وضع نظرة عامة لمدى استخدام الأدوات المالية؛
- تقييم مناسبة السياسات والإجراءات والتزام الإدارة بها؛
- تقييم الفاعلية التشغيلية لأنشطة الرقابة على الأدوات المالية؛
- تقييم النُظم ذات الصلة بأنشطة الأدوات المالية؛
- تقييم ما إذا كانت المخاطر الجديدة المتعلقة بالأدوات المالية محددة ومقيّمة ومدارة.

^{١٨} قد تكون الأعمال التي تقوم بها وظائف مثل وظيفة إدارة المخاطر والوظائف المعنية بمراجعة النماذج ورقابة المنتجات مهمة أيضاً.

فهم منهجية الإدارة لتقويم الأدوات المالية

٨٤- تشمل مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية على تطبيق متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق على تقويم الأدوات المالية. ويتطلب معيار المراجعة (٥٤٠) أن يتوصل المراجع إلى فهم لكيفية قيام الإدارة بالتقديرات المحاسبية والبيانات التي تستند إليها هذه التقديرات.^{١٩} كما يُراعى في منهج التقويم الخاص بالإدارة اختيار منهجية تقويم مناسبة وتحديد مستوى الأدلة التي من المتوقع توفرها. وتحقيقاً لهدف قياس القيمة العادلة، تضع المنشأة منهجية تقويم لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية تراعي فيها جميع معلومات السوق ذات الصلة المتاحة. ويتيح الفهم الشامل للأدوات المالية الجاري تقويمها للمنشأة أن تقوم بتحديد وتقويم معلومات السوق ذات الصلة المتاحة بشأن أدوات مطابقة أو مشابهة والتي ينبغي تضمينها في منهجية التقويم.

تقييم مخاطر التحريف الجوهرى والاستجابة لها

الاعتبارات العامة المتعلقة بالأدوات المالية

٨٥- يوضح معيار المراجعة (٥٤٠)^{٢٠} أن درجة عدم تأكد التقدير تؤثر على خطر التحريف الجوهرى للتقديرات المحاسبية. وقد يؤدي استخدام الأدوات المالية الأكثر تعقيداً، مثل تلك التي تنطوي على مستوى عالي من عدم التأكد والتباين في التدفقات النقدية المستقبلية، إلى ارتفاع خطر التحريف الجوهرى، ولا سيما فيما يتعلق بالتقويم. ومن بين الأمور الأخرى التي تؤثر على خطر التحريف الجوهرى ما يلي:

- حجم الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة.
- شروط الأدوات المالية، بما في ذلك ما إذا كانت الأداة المالية نفسها تشتمل على أدوات مالية أخرى.
- طبيعة الأدوات المالية.

عوامل خطر الغش^{٢١}

٨٦- قد تتوفر لدى الموظفين الدوافع لإعداد تقارير مالية مغشوشة عندما تعتمد خطط الأجور على العائدات المتحققة من استخدام الأدوات المالية. وقد يكون من المهم في تقييم خطر الغش فهم كيفية تفاعل سياسات أجور المنشأة مع تقبلها للمخاطر، وما قد يخلقه ذلك من دوافع لدى إدارة المنشأة ومدلولها.

٨٧- قد تسفر صعوبة أحوال السوق المالية عن زيادة الدوافع لدى الإدارة أو الموظفين للانخراط في التقارير المالية المغشوشة: من أجل حماية المكافآت الشخصية أو إخفاء غش أو خطأ من جانب الموظفين أو الإدارة أو تجنب انتهاك الحدود التنظيمية أو حدود السيولة أو الاقتراض أو تجنب التقرير عن الخسائر. وعلى سبيل المثال، ففي الأوقات التي تشهد عدم استقرار في السوق، قد تنشأ خسائر غير متوقعة عن التقلبات الحادة في أسعار السوق، أو عن الضعف غير المتوقع في أسعار الأصول، أو من خلال سوء الاجتهادات المتعلقة بالتداول، أو لأي أسباب أخرى. وإضافة إلى ذلك، تخلق صعوبات التمويل ضغطاً على الإدارة المهتمة بالملاءة المالية للعمل.

^{١٩} معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة ٨(ج)

^{٢٠} معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة ٢

^{٢١} انظر معيار المراجعة (٢٤٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية" لمعرفة المتطلبات والتوجهات التي تتناول عوامل خطر الغش.

٨٨- في الكثير من الأحيان قد ينطوي اختلاس الأصول والتقرير المالي المغشوش على تجاوز لأدوات الرقابة التي قد تبدو وكأنها تعمل بفاعلية، وهي على خلاف ذلك. وقد يشتمل ذلك على تجاوز أدوات الرقابة على البيانات والافتراضات وأدوات الرقابة على الآليات التفصيلية مما يسمح بإخفاء الخسائر والسرقة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي صعوبة أحوال السوق إلى زيادة الضغط لإخفاء تداولات أو إجراء مقاصة لها عند محاولتها استرداد الخسائر.

تقييم خطر التحريف الجوهري

٨٩- يشمل تقييم المراجع للمخاطر المحددة على مستوى الإقرارات وفقاً لمعيار المراجعة (٣١٥) تقويم تصميم الرقابة الداخلية وتطبيقها. ويوفر هذا أساساً للنظر في منح المراجعة المناسب لتصميم إجراءات المراجعة الإضافية وتنفيذها وفقاً لمعيار المراجعة (٣٣٠)، بما في ذلك كل من الإجراءات الأساس واختبارات أدوات الرقابة. ويتأثر المنهج المتبع بفهم المراجع للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، بما في ذلك قوة بيئة الرقابة وأية وظيفة معنية بإدارة المخاطر، وحجم عمليات المنشأة وتعقيدها وما إذا كان تقييم المراجع للمخاطر التحريف الجوهري يشتمل على توقع أن أدوات الرقابة تعمل بشكل فعال.

٩٠- قد يتغير تقييم المراجع لخطر التحريف الجوهري على مستوى الإقرارات خلال سير المراجعة متى تم الحصول على معلومات إضافية. وقد يساعد التيقن الدائم أثناء المراجعة، على سبيل المثال عند الفحص المادي للسجلات أو الوثائق، المراجع في تحديد الترتيبات أو المعلومات الأخرى التي قد تشير إلى وجود أدوات مالية لم يسبق أن قامت الإدارة بتحديددها أو الإفصاح عنها للمراجع. وقد يكون من بين هذه السجلات والوثائق، على سبيل المثال، ما يلي:

- محاضر اجتماعات المكلفين بالحوكمة؛
- الفواتير الخاصة من المستشارين المهنيين للمنشأة والمراسلات معهم.

عوامل يلزم مراعاتها عند تحديد ما إذا كان يجب اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة ومدى هذا الاختبار

٩١- قد يكون توقع أن أدوات الرقابة تعمل بفاعلية أكثر شيوعاً عند التعامل مع مؤسسة مالية تطبق أدوات رقابة راسخة ولذا قد يكون اختبار أدوات الرقابة وسيلة فعالة للحصول على أدلة المراجعة. وعندما تكون في المنشأة وظيفة معنية بالتداول، فقد لا توفر الاختبارات الأساسية وحدها ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بسبب حجم العقود واختلاف النظم المستخدمة. لكن اختبارات أدوات الرقابة لن تكون كافية في حد ذاتها لأن المراجع مطالب بموجب معيار المراجعة (٣٣٠) بأن يصمم وينفذ إجراءات أساس لكل فئة معاملات ذات أهمية نسبية ولكل رصيد حساب وكل إفصاح ذي أهمية نسبية.^{٢٢}

٩٢- قد تقوم المنشآت التي تنخرط في حجم كبير من التداول في الأدوات المالية واستخدامها بتطبيق أدوات رقابة أكثر تطوراً، وقد تحتوي على وظيفة معنية بإدارة المخاطر بفاعلية وبالتالي يُرجح بقدر أكبر أن يقوم المراجع باختبار أدوات الرقابة للحصول على أدلة حول:

- حدوث المعاملات واكتمالها ودقتها والفصل الزمني فيما بينها؛
- وجود أرصدة الحسابات والحقوق والالتزامات المتعلقة بها واكتمالها.

٩٣- في المنشآت التي تقل فيها نسبياً معاملات الأدوات المالية:

^{٢٢} معيار المراجعة (٣٣٠)، الفقرة ١٨

- قد يكون لدى الإدارة والمكلفين بالحوكمة فهم محدود فقط للأدوات المالية وكيفية تأثيرها على العمل؛
- قد لا يكون لدى الإدارة سوى القليل من مختلف أنواع الأدوات التي يكون التفاعل فيما بينها محدوداً أو منعماً؛
- يكون من غير المرجح وجود بيئة رقابة معقدة (على سبيل المثال، قد لا تكون أدوات الرقابة الموضحة في الملحق مطبقة في المنشأة)؛
- قد تستخدم الإدارة معلومات تسعير متحصل عليها من مصادر تسعير خارجية لتقويم أدواتها؛
- قد تكون أدوات الرقابة على استخدام معلومات التسعير المتحصل عليها من مصادر التسعير الخارجية أقل تطوراً.

٩٤- عندما يكون لدى المنشأة عدد قليل نسبياً من المعاملات المنطوية على أدوات مالية، قد يسهل نسبياً على المراجع أن يتوصل إلى فهم لأهداف المنشأة من استخدام الأدوات المالية وخصائص هذه الأدوات. وفي مثل هذه الظروف، يُرجح أن يكون الكثير من أدلة المراجعة أدلة أساسية بطبيعتها، وقد يجري المراجع معظم أعمال المراجعة في نهاية العام، ويُرجح أن تقدم مصادقات الأطراف الثالثة أدلة فيما يتعلق باكتمال المعاملات ودقتها ووجودها.

٩٥- في سبيل التوصل إلى قرار بشأن طبيعة اختبار أدوات الرقابة وتوقيتته ومداه، قد ينظر المراجع في عوامل مثل:

- طبيعة معاملات الأدوات المالية وتكرارها وحجمها؛
- قوة أدوات الرقابة، بما في ذلك ما إذا كانت أدوات الرقابة مصممة كما ينبغي للاستجابة للمخاطر المرتبطة بحجم معاملات الأدوات المالية التي تنفذها المنشأة وما إذا كان هناك إطار حوكمة على أنشطة الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة؛
- الأهمية التي تمثلها أدوات رقابة معينة لأهداف الرقابة العامة والآليات المطبقة في المنشأة، بما في ذلك مدى تطور نُظُم المعلومات لدعم معاملات الأدوات المالية؛
- متابعة أدوات الرقابة وأوجه القصور المحددة في إجراءات الرقابة؛
- القضايا التي تهدف أدوات الرقابة إلى مواجهتها، ومثال ذلك أدوات الرقابة المتعلقة بممارسة الأحكام مقارنة بأدوات الرقابة على البيانات الداعمة. ويُرجح أن تكون الاختبارات الأساسية فعالة بدرجة أكبر من الاعتماد على أدوات الرقابة المتعلقة بممارسة الحكم؛
- كفاءة المشاركين في أنشطة الرقابة، على سبيل المثال ما إذا كانت المنشأة تمتلك ما يكفي من الطاقات، بما في ذلك أثناء فترات الضغط، والقدرات اللازمة لإجراء عمليات التقويم للأدوات المالية التي تتعامل معها والتحقق من صحة هذه العمليات؛
- معدل تكرار أداء هذه الأنشطة الرقابية؛
- مستوى الدقة المستهدف أن تحققه أدوات الرقابة؛
- الأدلة على أداء الأنشطة الرقابية؛
- توقيت معاملات الأدوات المالية الأساسية، على سبيل المثال ما إذا كانت قريبة من نهاية الفترة.

٩٦- يشتمل تصميم الإجراءات الأساس على النظر فيما يلي:

- استخدام الإجراءات التحليلية^{٣٣}—في حين أن الإجراءات التحليلية التي ينفذها المراجع من الممكن أن تكون فعالة كإجراءات لتقييم المخاطر لتزويد المراجع بأدلة عن أعمال المنشأة، إلا أنها قد تكون أقل فاعلية كإجراءات أساس عند تنفيذها بمفردها. ويُعزى هذا إلى أن التفاعل المعقد بين العوامل المتحركة في التقويم غالباً ما يُخفي أي اتجاهات غير عادية قد تنشأ.
 - المعاملات غير الروتينية—يكون العديد من المعاملات المالية في صورة عقود متفاوض عليها بين المنشأة وطرف مقابل لها (تُعرف غالباً باسم "المعاملات خارج المنصة"). وطالما كانت معاملات الأدوات المالية غير روتينية وخارج الأنشطة المعتادة للمنشأة، قد يكون منح المراجعة الأساسي الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق أهداف المراجعة المخطط لها. وفي الحالات التي لا تُنفذ فيها معاملات الأدوات المالية بشكل روتيني، فإن استجابات المراجع للمخاطر المقيمة، بما في ذلك تصميم إجراءات المراجعة وتنفيذها، تراعي احتمالية افتقار المنشأة للخبرة في هذا المجال.
 - توفر الأدلة—على سبيل المثال، عندما تستخدم المنشأة مصدر تسعير خارجي، قد لا يمكن الحصول على الأدلة المتعلقة بإقرارات القوائم المالية ذات الصلة من المنشأة.
 - الإجراءات المنفذة في مجالات المراجعة الأخرى—قد توفر الإجراءات المنفذة في المجالات الأخرى المتعلقة بالقوائم المالية أدلة على اكتمال معاملات الأدوات المالية. وقد تشتمل هذه الإجراءات على إجراء اختبارات لمقبوضات ومدفوعات النقد اللاحقة والبحث عن التزامات غير مسجلة.
 - اختيار البنود لاختبارها—في بعض الحالات، تضم محفظة الأدوات المالية أدوات متفاوتة في مدى تعقيدها وخطورها. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المفيد الاجتهاد في اختيار العينات.
- ٩٧- على سبيل المثال، في حالة وجود ورقة مالية مضمونة بأصول، واستجابة لمخاطر التحريف الجوهرى لمثل هذه الورقة المالية، قد ينظر المراجع في تنفيذ بعض إجراءات المراجعة التالية:
- الاطلاع المتعمق على الوثائق التعاقدية لفهم شروط الورقة المالية والضمان الرهني الأساسي وحقوق كل فئة من فئات حاملي الأوراق المالية.
 - الاستفسار عن آلية الإدارة في تقدير التدفقات النقدية.
 - تقويم معقولية الافتراضات، مثل معدلات الدفع المسبق ومعدلات التخلف عن الوفاء وشدة الخسائر.
 - التوصل إلى فهم للطريقة المستخدمة لتحديد تتابع استحقاق التدفقات النقدية.

^{٣٣} تتطلب الفقرة ٦(ب) من معيار المراجعة (٣١٥) أن يقوم المراجع بتطبيق الإجراءات التحليلية باعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر للمساعدة في تقييم مخاطر التحريف الجوهرى من أجل توفير أساس لتصميم الاستجابات للمخاطر المقيمة وتطبيقها. وتتطلب الفقرة ٦ من معيار المراجعة (٥٢٠) "الإجراءات التحليلية" أن يستخدم المراجع الإجراءات التحليلية في تكوين استنتاج عام عن القوائم المالية. وقد تُطبق أيضاً الإجراءات التحليلية في مراحل أخرى من المراجعة.

- مقارنة نتائج قياس القيمة العادلة بعمليات تقويم الأوراق المالية الأخرى التي تحتوي على شروط وضمانات رهنية أساسية مشابهة.
- إعادة تنفيذ العمليات الحسابية.

الاعتبارات ثنائية الغرض

- ٩٨- رغم أن الغرض من اختبار أدوات الرقابة يختلف عن الغرض من اختبار التفاصيل، فقد يكون من الكفاءة تنفيذ كل منهما في ذات الوقت على سبيل المثال عن طريق ما يلي:
- إجراء اختبار لأدوات الرقابة واختبار للتفاصيل في نفس المعاملة (على سبيل المثال، اختبار ما إذا كان قد تم الالتزام بعقد من العقود الموقعة وما إذا كانت تفاصيل الأداة المالية قد تم ذكرها كما ينبغي في صحيفة موجزة؛ أو
 - اختبار أدوات الرقابة عند اختبار آلية الإدارة في وضع تقديرات التقويم.

توقيت إجراءات المراجع^{٢٤}

- ٩٩- بعد تقييم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، يحدد فريق الارتباط توقيت الاختبارات المخطط أن تخضع لها أدوات الرقابة وإجراءات المراجعة الأساس. ويتباين توقيت إجراءات المراجعة المخطط لها تبعاً لعدد من العوامل، من بينها معدل تكرار عملية الرقابة، وأهمية النشاط الخاضع للرقابة، وخطر التحريف الجوهرى ذي الصلة.
- ١٠٠- رغم أنه من الضروري تنفيذ معظم إجراءات المراجعة المتعلقة بالتقويم والعرض في نهاية الفترة، فقد يكون من المفيد اختبار إجراءات المراجعة المتعلقة بالإقرارات الأخرى مثل الاكتمال والوجود في الفترات الأولية. فعلى سبيل المثال، يمكن تنفيذ الاختبارات الخاصة بأدوات الرقابة في فترة أولية لأدوات الرقابة الأكثر روتينية، مثل أدوات الرقابة على تقنية المعلومات والتصارح الخاصة بالمنتجات الجديدة. وقد يكون من الفعال أيضاً اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة على اعتماد المنتجات الجديدة عن طريق جمع الأدلة الخاصة بموافقة المستوى الإداري المعني على أداة مالية جديدة في فترة أولية.
- ١٠١- قد يجري المراجعون بعض الاختبارات على النماذج في تاريخ أولي، على سبيل المثال عن طريق مقارنة مخرج النموذج بمعاملات السوق. ومن بين الإجراءات الأولية الأخرى الممكنة للأدوات ذات المدخلات القابلة للصدد اختبار معقولة معلومات التسعير المقدمة من مصدر تسعير خارجي.
- ١٠٢- تخضع غالباً المجالات ذات الأحكام الأكثر أهمية للاختبار قرب نهاية الفترة أو عند انتهاءها للأسباب الآتية:
- لأن عمليات التقويم قد تتغير بشكل كبير في فترة زمنية قصيرة، مما يصعب مقارنة الأرصدة الأولية ومطابقتها مع المعلومات المقارنة في تاريخ قائمة المركز المالي؛
 - لأن حجم معاملات الأدوات المالية التي تنخرط فيها المنشأة قد يزيد بين الفترة الأولية ونهاية العام؛
 - لأن القيود في دفاتر اليومية اليدوية قد لا تتم إلا بعد انتهاء الفترة المحاسبية؛

^{٢٤} تحدد الفقرات ١١ و ١٢ و ٢٢ و ٢٣ من معيار المراجعة (٣٣٠) المتطلبات اللازمة عند قيام المراجع بتنفيذ إجراءات في فترة أولية وتشرح الكيفية التي يمكن بها استخدام مثل هذه الأدلة من أدلة المراجعة.

- لأنه قد تتم معاملات غير روتينية أو معاملات مهمة في وقت متأخر من الفترة المحاسبية.

الإجراءات المتعلقة بالاكتمال والدقة والوجود والحدوث والحقوق والواجبات

١٠٣- يمكن أن يُستخدم العديد من إجراءات المراجع لتناول عدد من الإقرارات. فعلى سبيل المثال، من شأن الإجراءات التي تتناول وجود رصيد من أرصدة الحسابات في نهاية الفترة أن تتناول أيضاً حدوث فئة من المعاملات، وقد تساعد أيضاً في تحديد حد فاصل مناسب لإجراء المعاملات. وهذا لأن الأدوات المالية تنشأ عن عقود قانونية وعن طريق التحقق من دقة تسجيل المعاملة يستطيع المراجع أيضاً أن يتحقق من وجودها، وأن يحصل على أدلة لدعم الإقرارات المتعلقة بالحدوث والحقوق والواجبات في ذات الوقت، وأن يؤكد أن المعاملات مسجلة في الفترة المحاسبية الصحيحة.

١٠٤- من بين الإجراءات التي قد تقدم أدلة مراجعة لدعم الإقرارات المتعلقة بالاكتمال والدقة والوجود ما يلي:

- المصادقة الخارجية^{٦٥} للأرصدة المصرفية وعمليات التداول وكشوف أمناء الحفظ. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق المصادقة المباشرة مع الطرف المقابل (بما في ذلك استخدام مصادقات المصارف)، حيث يُرسل رد إلى المراجع مباشرة. وبدلاً من ذلك، يمكن الحصول على هذه المعلومات من نُظُم الطرف المقابل من خلال موجز بيانات. ومتى تم ذلك، فقد ينظر المراجع عند تقويم إمكانية الاعتماد على الأدلة المتحصل عليها من المصادقة في أدوات الرقابة المطبقة لمنع التلاعب في نُظُم الحاسب الآلي التي يتم إرسال المعلومات من خلالها. وفي حالة عدم استلام المصادقات، فقد يستطيع المراجع الحصول على الأدلة عن طريق الاطلاع على العقود واختيار أدوات الرقابة ذات الصلة. ومع ذلك، فإن المصادقات الخارجية لا توفر في الغالب ما يكفي من أدلة المراجعة فيما يتعلق بالإقرار المتعلق بالتقويم لكهما قد تساعد في تحديد أي اتفاقات جانبية.

- الاطلاع بتمعن على مطابقات الكشوف أو موجزات البيانات المستلمة من أمناء الحفظ بالسجلات الخاصة بالمنشأة. وقد يستلزم هذا تقويم أدوات الرقابة على تقنية المعلومات المطبقة في محيط آليات المطابقة الآلية وداخلها وتقويم ما إذا كانت بتود المطابقة مفهومة ومفصولة فيما على نحو سليم.

- الاطلاع بتمعن على قيود دفاتر اليومية وأدوات الرقابة على تسجيل مثل هذه القيود. وقد يساعد هذا على سبيل المثال فيما يلي:

٥ تحديد ما إذا كانت القيود قد قام بها موظفون آخرون غير المصرح لهم بالقيام بذلك.

- ٥ تحديد القيود غير المعتادة أو غير المناسبة في دفتر اليومية في نهاية الفترة، التي قد تكون ذات صلة بخطر الغش.

- قراءة كل عقد من العقود والاطلاع بتمعن على الوثائق الداعمة لمعاملات الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك السجلات المحاسبية، ومن ثم التحقق من الوجود ومن الحقوق والواجبات. فعلى سبيل المثال، قد يقوم المراجع بقراءة كل عقد من العقود المرتبطة بالأدوات المالية والاطلاع بتمعن على الوثائق الداعمة، بما فيها القيود المحاسبية التي تمت عندما سُجِّل العقد في البداية، وقد يطلع أيضاً بعد ذلك على القيود المحاسبية التي تمت لأغراض التقويم. ويتيح القيام بذلك للمراجع أن يقوم ما إذا كانت التعقيدات الملائمة للمعاملة قد تم

^{٦٥} يتناول معيار المراجعة (٥٠٥) "المصادقات الخارجية" استخدام المراجع لإجراءات المصادقة الخارجية للحصول على أدلة المراجعة وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٣٣٠) ومعيار المراجعة (٥٠٠) "أدلة المراجعة". انظر أيضاً تنبيه مستشاري المجلس بشأن ممارسات المراجعة "قضايا الممارسات الناشئة فيما يتعلق باستخدام المصادقات الخارجية في مراجعة القوائم المالية"، الصادر في نوفمبر ٢٠٠٩.

تحديدًا وإظهار أثرها على أكمل وجه في الحسابات. ويلزم أن يقوم أشخاص يحظون بالخبرة المناسبة بالنظر في الترتيبات القانونية وما يرتبط بها من مخاطر للتأكد من وجود تلك الحقوق.

- اختبار أدوات الرقابة، على سبيل المثال عن طريق إعادة تنفيذ أدوات الرقابة.
 - الاطلاع بتمعن على نُظُم إدارة الشكاوى الخاصة بالمنشأة. فقد تؤدي المعاملات غير المسجلة إلى تخلف المنشأة عن أداء دفعة نقدية إلى طرف مقابل، وقد يتم اكتشاف تلك المعاملات عن طريق الاطلاع بتمعن على الشكاوى المستلمة.
 - الاطلاع بتمعن على ترتيبات المقاصة الرئيسية لمعرفة الأدوات غير المسجلة.
- ١٠٥- تمثل هذه الإجراءات أهمية خاصة بالنسبة لبعض الأدوات المالية، مثل المشتقات أو الضمانات. وهذا لأن هذه الأدوات قد لا تكون باستثمارات مبدئية كبيرة، ما يعني أنه قد يكون من الصعب تحديد وجودها. فعلى سبيل المثال، تكون المشتقات المدمجة مُضمَّنة غالباً في عقود لأدوات غير مالية قد لا يتم إدراجها في إجراءات المصادقة.

تقويم الأدوات المالية

متطلبات التقرير المالي

- ١٠٦- تستخدم غالباً أطر العرض العادل للتقرير المالي تسلسلات هرمية للقيمة العادلة، على سبيل المثال التسلسلات الهرمية المستخدمة في المعايير الدولية للتقرير المالي ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها في الولايات المتحدة. ويعنى هذا أن حجم وتفاصيل الإفصاحات المطلوبة يزيد بزيادة مستوى عدم تأكد القياس. وقد يتطلب التمييز بين المستويات في التسلسل الهرمي ممارسة الحكم.
- ١٠٧- قد يرى المراجع أنه من المفيد التوصل إلى فهم لكيفية تعلق الأدوات المالية بالتسلسل الهرمي للقيمة العادلة وعادةً ما يزيد خطر التحريف الجوهري ومستوى إجراءات المراجعة المقرر تطبيقها بزيادة مستوى عدم تأكد القياس. وقد يكون استخدام مدخلات المستوى الثالث وبعض مدخلات المستوى الثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بمثابة دليل مفيد على مستوى عدم تأكد القياس. وتباين مدخلات المستوى الثاني من تلك التي يمكن الحصول عليها بسهولة إلى تلك القريبة من مدخلات المستوى الثالث. ويقوم المراجع الأدلة المتاحة ويفهم كلاً من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وخطر تحيز الإدارة في تصنيفها للأدوات المالية بالتسلسل الهرمي للقيمة العادلة.
- ١٠٨- وفقاً لمعيار المراجعة (٥٤٠)،^{٦٦} ينظر المراجع في سياسات التقويم الخاصة بالمنشأة ومنهجيتها لاختيار البيانات والافتراضات المستخدمة في منهجية التقويم. وفي العديد من الحالات، لا ينص إطار التقرير المالي المنطبق على منهجية التقويم. وفي هذه الحالة، تشمل الأمور التي قد تكون ذات صلة بفهم المراجع لكيفية قيام الإدارة بتقويم الأدوات المالية ما يلي، على سبيل المثال:

- ما إذا كان لدى الإدارة سياسة تقويم رسمية، وإذا كان الأمر كذلك، فهل أسلوب التقويم المستخدم للأداة المالية موثق كما ينبغي وفقاً لتلك السياسة؛
- تحديد النماذج التي قد ينجم عنها أكبر خطر للتحريف الجوهري؛
- كيفية نظر الإدارة في تعقيد تقويم الأداة المالية عند اختيار أسلوب تقويم معين؛

^{٦٦} معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة ٨(ج)

- ما إذا كان هناك خطر أكبر للتحريف الجوهري بسبب قيام الإدارة داخلياً بتطوير نموذج ما ليتم استخدامه لتقويم الأدوات المالية أو بسبب خروج الإدارة عن أسلوب تقويم شائع الاستخدام لتقويم أداة مالية معينة؛
- ما إذا كانت الإدارة قد استعانت بمصدر تسعير خارجي؛
- ما إذا كان المشاركون في تطوير أسلوب التقويم وتطبيقه يتمتعون بالمهارات والخبرات المناسبة للقيام بذلك، بما في ذلك ما إذا كان قد تمت الاستعانة بأحد خبراء الإدارة؛
- ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على تحيز الإدارة في اختيار أسلوب التقويم الذي سيتم استخدامه.

تقييم خطر التحريف الجوهري المرتبط بالتقويم

- ١٠٩ - عند تقويم ما إذا كانت أساليب التقويم المستخدمة من جانب المنشأة تُعد مناسبة في ظل الظروف القائمة، وما إذا كانت هناك أدوات رقابة مطبقة على أساليب التقويم، فقد تشمل العوامل التي يقوم المراجع بالنظر فيها ما يلي:
- ما إذا كانت أساليب التقويم من الشائع استخدامها من جانب المشاركين الآخرين في السوق وما إذا كانت قد أثبتت فيما سبق أنها تقدم تقديراً يمكن الاعتماد عليه للأسعار المتحصل عليها من معاملات السوق؛
 - ما إذا كانت أساليب التقويم تعمل كما هو مراد دون أي خلل في تصميمها، وخصوصاً في ظل الظروف القاسية، وما إذا كان قد تم التحقق بموضوعية من صحتها. ومن بين المؤشرات الدالة على وجود خلل عدم اتساق التحركات بالنسبة للأسس المرجعة؛
 - ما إذا كانت أساليب التقويم تأخذ في الحسبان المخاطر الملائمة للأداة المالية الجاري تقويمها، بما في ذلك الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، وخطر الائتمان الذاتي في حالة أساليب التقويم المستخدمة لقياس الالتزامات المالية؛
 - كيفية معايرة أساليب التقويم وفقاً للسوق، بما في ذلك حساسية أساليب التقويم للتغير في المتغيرات؛
 - ما إذا كانت متغيرات السوق والافتراضات يتم استخدامها بشكل متسق وما إذا كانت الأحوال الجديدة تبرر إدخال تغيير على أساليب التقويم أو متغيرات السوق أو الافتراضات المستخدمة؛
 - ما إذا كانت تحليلات الحساسية تشير إلى أن عمليات التقويم ستتغير بشكل كبير في حالة حدوث تغيرات طفيفة فقط أو متوسطة في الافتراضات؛
 - الهيكل التنظيمي، مثل وجود قسم داخلي مسؤول عن وضع النماذج لتقويم أدوات معينة، ولاسيما عند استخدام مدخلات من المستوى الثالث. فعلى سبيل المثال، يُعد وجود وظيفة تُعنى بوضع النماذج وتشارك في دعم تسعير الصفقات أقل موضوعية من وظيفة منفصلة عملياً وتنظيمياً عن المكتب الأمامي؛
 - كفاءة وموضوعية المسؤولين عن تطوير أساليب التقويم وتطبيقها، بما في ذلك الخبرة النسبية للإدارة في التعامل مع نماذج معينة قد يتم تطويرها حديثاً.
- وقد يقوم المراجع أيضاً (أو الخبير الذي يستعين به المراجع) بشكل مستقل بتطوير أسلوب أو أكثر من أساليب التقويم لمقارنة ناتج هذا الأسلوب بناتج أساليب التقويم التي تستخدمها الإدارة.

المخاطر المهمة

١١٠ - قد تؤدي آلية المراجع الخاصة بتقييم المخاطر إلى تحديد خطر أو أكثر من المخاطر المهمة فيما يتعلق بتقويم الأدوات المالية، عند وجود أي من الظروف الآتية:

- ارتفاع مستوى عدم تأكد القياس المرتبط بتقويم الأدوات المالية (على سبيل المثال، الأدوات ذات المدخلات غير القابلة للرصد).^{٢٧}
- غياب الأدلة الكافية لدعم تقويم الإدارة لأدواتها المالية.
- عدم فهم الإدارة لأدواتها المالية أو عدم امتلاكها للخبرة اللازمة لتقويم مثل هذه الأدوات على نحو سليم، بما في ذلك القدرة على تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإدخال تعديلات على التقويم.
- عدم فهم الإدارة للمتطلبات المعقدة الواردة في إطار التقرير المالي المنطبق فيما يتعلق بقياس الأدوات المالية والإفصاح عنها، وعجز الإدارة عن القيام بالاجتهادات اللازمة لتطبيق تلك المتطلبات كما ينبغي.
- أهمية التعديلات المدخلة على نواتج أساليب التقويم عندما يتطلب إطار التقرير المالي المنطبق إجراء هذه التعديلات أو عندما يسمح بإجرائها.

١١١ - بالنسبة للتقديرات المحاسبية التي تنشأ عنها مخاطر مهمة، فبالإضافة إلى الإجراءات الأساس الأخرى التي يتم تنفيذها للوفاء بمتطلبات معيار المراجعة (٣٣٠)، يتطلب معيار المراجعة (٥٤٠)^{٢٨} أن يقوم المراجع بتقويم ما يلي:

- (أ) كيف أخذت الإدارة في الحسبان الافتراضات أو النتائج البديلة، ولماذا رفضتها، أو كيف عالجت بطريقة أخرى عدم تأكد القياس عند إجراء التقدير المحاسبي؛
- (ب) ما إذا كانت الافتراضات المهمة التي استخدمتها الإدارة معقولة؛
- (ج) عزم الإدارة على تنفيذ إجراءات محددة وقدرتها على القيام بذلك، عندما يكون لذلك صلة بمدى معقولية الافتراضات المهمة التي استخدمتها الإدارة أو التطبيق المناسب لإطار التقرير المالي المنطبق.

١١٢ - عندما تصبح الأسواق غير نشطة، فقد يؤدي التغير في الظروف إلى الانتقال من التقويم بسعر السوق إلى التقويم بنموذج، أو قد ينتج عن ذلك تغيير من استخدام نموذج معين إلى نموذج آخر. وقد يكون من الصعب الاستجابة للتغيرات في أحوال السوق إذا لم تكن لدى الإدارة سياسات مطبقة قبل حدوث هذه التغيرات. وقد تكون الإدارة مفتقرة أيضاً إلى الخبرة اللازمة لوضع نموذج بشكل عاجل، أو اختيار أسلوب التقويم الذي قد يكون مناسباً في ظل الظروف القائمة. وحتى إذا كانت أساليب التقويم مستخدمة باستمرار، فإن ثمة حاجة إلى قيام الإدارة بالتحقق من استمرار مناسبة أساليب التقويم والافتراضات المستخدمة لتقويم الأدوات المالية. وفضلاً عن ذلك، ربما تكون أساليب التقويم قد تم اختيارها في أوقات كانت تتوفر فيها معلومات سوق معقولة، لكنها قد لا تقدم تقويمات معقولة في أوقات الشدة

^{٢٧} عندما يرى المراجع أن ارتفاع مستوى عدم تأكد التقدير المرتبط بتقويم الأدوات المالية المعقدة ينشأ عنه خطر مهم، يتطلب معيار المراجعة (٥٤٠) أن ينفذ المراجع إجراءات أساس وأن يقوم مدى كفاية الإفصاح عن عدم تأكد التقدير. انظر معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرات ١١ و ١٥ و ٢٠.

^{٢٨} معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة ١٥ (أ)-(ب).

١١٣- تزيد قابلية وقوع تحيز من جانب الإدارة، سواءً بشكل متعمد أو غير متعمد، تبعاً لعدم الموضوعية في التقويم ودرجة عدم تأكد القياس. فعلى سبيل المثال، قد تميل الإدارة إلى تجاهل افتراضات أو بيانات قابلة للرد في السوق وتستخدم بدلاً منها نموذجاً خاصاً بها قامت بتطويره داخلياً إذا كان النموذج يعطي نتائج أفضل. وحتى في حالة عدم تعمد الغش، قد تكون هناك نزعة فطرية إلى الاجتهادات المنحازة إلى النتيجة الأكثر إيجابية في حالة وجود طائفة واسعة من النتائج، وليس إلى النقطة التي يمكن أن تُعد الأكثر اتساقاً ضمن هذه الطائفة من النتائج مع إطار التقرير المالي المنطبق. وقد يكون تغيير أسلوب التقويم من فترة إلى أخرى دون سبب واضح ومناسب للقيام بذلك مؤشراً على تحيز الإدارة. وبالرغم من أن تحيز الإدارة هو أحد السمات الملازمة للقرارات غير الموضوعية فيما يتعلق بتقويم الأدوات المالية، فإنه متى توفرت النية في التضليل، يكون تحيز الإدارة ذا طابع احتيالي.

وضع منهج للمراجعة

١١٤- عند اختبار كيفية قيام الإدارة بتقويم الأداة المالية واستجابة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيمة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٤٠)، يتخذ المراجع واحداً أو أكثر من الإجراءات الآتية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة التقديرات المحاسبية:

- (أ) اختبار كيفية قيام الإدارة بإجراء التقدير المحاسبي والبيانات التي يستند إليها التقدير (بما في ذلك أساليب التقويم التي استخدمتها الإدارة في عمليات التقويم الخاصة بها).
 - (ب) اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة المطبقة على كيفية قيام الإدارة بإجراء التقدير المحاسبي، جنباً إلى جنب مع تطبيق الإجراءات الأساس المناسبة.
 - (ج) تقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ لتقويم المبلغ المحدد المقدر من الإدارة.
 - (د) تحديد ما إذا كانت الأحداث التي وقعت حتى تاريخ تقرير المراجع تقدم أدلة مراجعة بشأن التقدير المحاسبي.
- ويرى العديد من المراجعين أن الجمع بين اختبار كيفية قيام الإدارة بتقويم الأداة المالية والبيانات التي استند إليها التقويم، واختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة، سيكون منجهاً فعالاً وكفواً للمراجعة. وفي حين أن الأحداث اللاحقة قد توفر بعض الأدلة بشأن تقويم الأدوات المالية، فإنه قد يلزم مراعاة عوامل أخرى للتعامل مع أي تغير في أحوال السوق بعد تاريخ قائمة المركز المالي.^{٣٠} وإذا كان المراجع غير قادر على اختبار كيفية قيام الإدارة بإجراء التقدير، فإنه قد يختار القيام بتقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ.

١١٥- كما هو موضح في القسم الأول، فبغية تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية قد تقوم الإدارة بما يلي:

- استخدام معلومات من مصادر التسعير الخارجية؛
- جمع بيانات لتحديد تقدير خاص بها باستخدام مختلف الأساليب بما فيها النماذج؛
- تكليف خبير لوضع تقدير.

وفي الغالب، قد تستخدم الإدارة مزيجاً من هذه المناهج. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى الإدارة آلية تسعير خاصة بها لكنها تستخدم مصادر التسعير الخارجية لتأييد القيم التي تحددها.

^{٢٩} معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرات ١٢-١٤

^{٣٠} تذكر الفقرات ٦٣١-٦٦١ من معيار المراجعة (٥٤٠) أمثلة على بعض العوامل التي قد تكون ذات صلة.

اعتبارات المراجعة عندما تستخدم الإدارة مصدرًا من مصادر التسعير الخارجية

١١٦ - قد تستعين الإدارة بمصدر تسعير خارجي، مثل خدمة تسعير أو وسيط، في تقويم الأدوات المالية للمنشأة. ويساعد فهم كيفية استخدام الإدارة للمعلومات وكيفية عمل خدمة التسعير المراجع في تحديد طبيعة إجراءات المراجعة اللازمة ومداه.

١١٧ - قد تكون الأمور الآتية ذات صلة في حالة استخدام الإدارة لمصدر تسعير خارجي:

- نوع مصدر التسعير الخارجي - تقوم بعض مصادر التسعير الخارجية بإتاحة المزيد من المعلومات عن آلياتها. فعلى سبيل المثال، تقدم خدمة التسعير غالباً معلومات عن منهجيتها وافترضاها وبياناتها المستخدمة في تقويم الأدوات المالية على مستوى فئات الأصول. وعلى النقيض، لا يقدم الوسطاء في الغالب أي معلومات، أو قد يقدمون معلومات محدودة، عن المدخلات والافتراضات المستخدمة في إعداد عروض الأسعار.
- طبيعة المدخلات المستخدمة وتعقيد أسلوب التقويم - تتباين إمكانية الاعتماد على الأسعار المتحصل عليها من مصادر التسعير الخارجية تبعاً لإمكانية رصد المدخلات (ومن ثم، مستوى المدخلات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة)، وتعقيد منهجية تقويم كل فئة خاصة من فئات الأوراق المالية أو الأصول. فعلى سبيل المثال، تكون إمكانية الاعتماد على سعر لأحد استثمارات أصول الملكية المتداولة بنشاط في سوق سائلة أعلى من إمكانية الاعتماد على سند شركة متداول في سوق سائلة ولم يتم تداوله في تاريخ القياس، وهذا بدوره أعلى في إمكانية الاعتماد عليه من الورقة المالية المضمونة بأصول والمُثَمَّنَة باستخدام نموذج للتدفقات النقدية المخصومة.
- سمعة مصدر التسعير الخارجي وخبرته - على سبيل المثال، قد يكون مصدر التسعير الخارجي خبيراً في نوع معين من الأدوات المالية، ويُعرف بهذه الصفة، ولكنه قد لا يكون على نفس المستوى من الخبرة في أنواع الأدوات المالية الأخرى. وقد تكون الخبرة السابقة للمراجع مع مصدر التسعير الخارجي أحد الأمور ذات الصلة أيضاً في هذا الشأن.
- موضوعية مصدر التسعير الخارجي - على سبيل المثال، إذا كان السعر الذي حصلت عليه الإدارة مقدماً من طرف مقابل مثل الوسيط الذي باع الأداة المالية للمنشأة، أو منشأة على علاقة قوية مع المنشأة الخاضعة للمراجعة، فقد لا يمكن الاعتماد على هذا السعر.
- أدوات الرقابة الخاصة بالمنشأة على استخدام مصادر التسعير الخارجية - تؤثر الدرجة التي تطبق بها الإدارة أدوات الرقابة لتقييم مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة من مصادر التسعير الخارجية على إمكانية الاعتماد على قياس القيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، قد تكون لدى الإدارة أدوات رقابة مطبقة:
 - للتحقق من مصدر التسعير الخارجي واعتماده، بما في ذلك النظر في سمعة هذا المصدر وخبرته وموضوعيته.
 - لتحديد اكتمال الأسعار والبيانات المرتبطة بالتسعير وملاءمتها ودقتها.
- أدوات الرقابة الخاصة بمصدر التسعير الخارجي - أدوات الرقابة والآليات المفروضة على عمليات تقويم فئات الأصول المهمة للمراجع. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى مصدر التسعير الخارجي أدوات رقابة قوية بشأن كيفية تحديد الأسعار، بما في ذلك استخدام آلية ذات طابع رسني تتيح للعملاء، في طرف البيع والشراء على السواء، التشكيك في الأسعار المستلمة من خدمة التسعير، عندما تدعهم في ذلك أدلة مناسبة، مما قد يمكن

مصدر التسعير الخارجي من تصحيح أسعاره باستمرار حتى تعكس على أكمل وجه المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق.

١١٨ - قد تشمل المناهج المحتملة لجمع الأدلة حول المعلومات المستلمة من مصادر التسعير الخارجية ما يلي:

- بالنسبة لمدخلات المستوى الأول، مقارنة المعلومات المستلمة من مصادر التسعير الخارجية بأسعار السوق القابلة للرصد.
- التحقق من الإفصاحات المقدمة من مصادر التسعير الخارجية حول أدوات الرقابة والآليات وأساليب التقويم والمدخلات والافتراضات الخاصة بها.
- اختبار أدوات الرقابة التي تطبيقها الإدارة لتقييم إمكانية الاعتماد على المعلومات المستلمة من مصادر التسعير الخارجية.
- تنفيذ إجراءات لدى مصدر التسعير الخارجي لفهم واختبار أدوات الرقابة والآليات وأساليب التقويم والمدخلات والافتراضات المستخدمة لفئات الأصول أو الأدوات المالية محل الاهتمام.
- تقويم ما إذا كانت الأسعار المتحصل عليها من مصادر التسعير الخارجية معقولة بالمقارنة مع الأسعار المتحصل عليها من مصادر التسعير الخارجية الأخرى أو تقدير المنشأة أو التقدير الخاص بالمراجع.
- تقويم مدى معقولية أساليب التقويم والافتراضات والمدخلات.
- تقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ لبعض الأدوات المالية التي سعرها مصدر التسعير الخارجي وتقويم ما إذا كانت النتائج تقع ضمن مدى معقول من بعضها.
- الحصول على تقرير من مراجع المنشأة الخدمية يغطي أدوات الرقابة على التحقق من صحة الأسعار.^{٣١}

١١٩ - قد يوفر أيضاً الحصول على أسعار من مصادر تسعير خارجية متعددة معلومات مفيدة عن عدم تأكد القياس. فقد يشير وجود مدى واسع من الأسعار إلى ارتفاع درجة عدم تأكد القياس وقد يوحي كذلك بأن الأدوات المالية حساسة للتغيرات البسيطة في البيانات والافتراضات. وقد يشير وجود مدى ضيق إلى انخفاض درجة عدم تأكد القياس وقد يوحي بقلة الحساسية تجاه التغيرات في البيانات والافتراضات. ورغم أن الحصول على أسعار من مصادر متعددة قد يكون مفيداً، عند النظر في الأدوات المالية التي لها مدخلات مصنفة في المستوى الثاني أو الثالث من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، على وجه الخصوص، فليس من المرجح أن يوفر الحصول على الأسعار من مصادر متعددة ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة في حد ذاته. ويُعزى ذلك إلى ما يلي:

(أ) أن ما يبدو أنه مصادر متعددة لمعلومات التسعير قد تتماثل جميعها في مصدر التسعير الأساسي الذي تستخدمه؛

^{٣١} قد تقدم بعض خدمات التسعير تقارير لمستخدمي بياناتها لتشرح لهم أدوات الرقابة الخاصة بها على بيانات التسعير، وبعبارة أخرى، تقدم لهم تقريراً معداً وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٢٠٤٠٢) "تقارير التأكيد عن أدوات الرقابة في المنشأة الخدمية". وقد تطلب الإدارة الحصول على مثل هذا التقرير، وقد ينظر المراجع في الحصول عليه، للتوصل إلى فهم لكيفية إعداد بيانات التسعير وتقويم ما إذا كان من الممكن الاعتماد على أدوات الرقابة المطبقة لدى خدمة التسعير.

(ب) أنه قد يكون من الضروري فهم المدخلات التي يستخدمها مصدر التسعير الخارجي في تحديد السعر لأجل تصنيف الأداة المالية في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

١٢٠- في بعض الحالات، قد لا يكون باستطاعة المراجع التوصل إلى فهم للألية المستخدمة في تحديد السعر، بما في ذلك أية أدوات رقابة مفروضة على آلية تحديد مدى إمكانية الاعتماد على السعر، أو قد لا يكون مطلعاً على النموذج، بما في ذلك الافتراضات والمدخلات الأخرى المستخدمة. وفي مثل هذه الحالات، قد يقرر المراجع القيام بتقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ لتقويم المبلغ المحدد المقدر من الإدارة استجابة للخطر المقيم.

اعتبارات المراجعة عند قيام الإدارة بتقدير القيم العادلة باستخدام أحد النماذج

١٢١- تتطلب الفقرة ١٣(ب) من معيار المراجعة (٥٤٠) أن يقوم المراجع، في حالة اختبار آلية الإدارة في إجراء التقديرات المحاسبية، بتقويم ما إذا كانت طريقة القياس المستخدمة مناسبة في ظل الظروف القائمة وما إذا كانت الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة معقولة في ضوء أهداف القياس الخاصة بإطار التقرير المالي المنطبق.

١٢٢- سواءً أكانت الإدارة قد استخدمت مصدراً من مصادر التسعير الخارجية، أو كانت تجري تقويماً خاصاً بها، فغالباً ما تُستخدم النماذج لتقويم الأدوات المالية، ولاسيما عند استخدام مدخلات من المستوى الثاني والثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وعند تحديد طبيعة إجراءات المراجعة المطبقة على النماذج وتوقيت هذه الإجراءات ومداهما، قد ينظر المراجع في المنهجية والافتراضات والبيانات المستخدمة في النموذج. وعند النظر في الأدوات المالية الأكثر تعقيداً كتلك التي تستخدم مدخلات المستوى الثالث، فقد يكون اختبار جميع العوامل الثلاثة مصدراً مفيداً للحصول على أدلة المراجعة. لكن عندما يكون النموذج بسيطاً ومتعارفاً عليه، مثل بعض العمليات الحسابية لأسعار السندات، فقد تكون أدلة المراجعة المتحصّل عليها من التركيز على الافتراضات والبيانات المستخدمة في النموذج أحد مصادر الأدلة الأكثر نفعاً.

١٢٣- يمكن اختبار النموذج باستخدام منهجين رئيسيين:

(أ) يمكن للمراجع اختبار نموذج الإدارة عن طريق النظر في مناسبة النموذج المستخدم ومعقولية الافتراضات والبيانات المستخدمة والدقة الحسابية؛ أو

(ب) يمكن للمراجع أن يضع تقديراً خاصاً به ثم يقارن تقويمه بتقويم المنشأة.

١٢٤- في حالة اعتماد تقويم الأدوات المالية على مدخلات غير قابلة للرصد (أي مدخلات من المستوى الثالث)، فإنه من بين الأمور التي قد ينظر فيها المراجع، على سبيل المثال، كيفية دعم الإدارة لما يلي:

- تحديد وخصائص المشاركين في السوق ذوي الصلة بالأداة المالية.
- كيفية تحديد المدخلات غير القابلة للرصد عند الإثبات الأولى.
- التعديلات التي أجرتها على الافتراضات الخاصة بها لتعكس وجهة نظرها في الافتراضات التي من شأن المشاركين في السوق استخدامها.
- ما إذا كانت قد أدمجت أفضل معلومات المدخلات المتاحة في ظل الظروف القائمة.
- عند الاقتضاء، كيف أن افتراضاتها تأخذ في الحسبان المعاملات المقارنة.
- تحليل الحساسية للنماذج عند استخدام مدخلات غير قابلة للرصد وما إذا كانت قد أدخلت عليها تعديلات لعلاج عدم تأكيد القياس.

١٢٥- إضافة إلى ذلك، يسترشد المراجع في اختياره لعمليات التقويم ونظره فيما إذا كانت تبدو معقولة عموماً بمعرفته بالصناعة ومعرفته بتجاهات السوق وفهمه لعمليات التقويم الخاصة بالمنشآت الأخرى (مع مراعاة السرية) ومؤشرات الأسعار الأخرى ذات الصلة. وإذا بدت التقويمات دائماً مبالغاً فيها أو متحفظة بشكل زائد عن الحد، فقد يكون ذلك مؤشراً على احتمال تحيز الإدارة.

١٢٦- متى كان هناك نقص في الأدلة الخارجية القابلة للربص، فمن الأهمية بمكان إشراك المكلفين بالحوكمة على نحو مناسب لفهم خصوصية تقويمات الإدارة والأدلة التي تم الحصول عليها لدعم هذه التقويمات. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من الضروري للمراجع تقويم ما إذا كان هناك تحقق ونظر شامل في القضايا، بما في ذلك أية وثائق، على جميع المستويات الإدارية المعنية داخل المنشأة، بما في ذلك مع المكلفين بالحوكمة.

١٢٧- عندما تصبح الأسواق غير نشطة أو مختلة، أو عندما تكون المدخلات غير قابلة للربص، فقد يزيد الطابع الاجتهادي لعمليات التقويم التي تنفذها الإدارة وتقل إمكانية التحقق من صحتها وبالتالي تقل إمكانية الاعتماد عليها. وفي مثل هذه الحالات، يمكن للمراجع أن يختبر النموذج بالجمع بين اختبار أدوات الرقابة التي تطبقها المنشأة، وتقييم تصميم النموذج وعمله، واختبار الافتراضات والبيانات المستخدمة في النموذج، ومقارنة نتاجه بالمبلغ المحدد أو مدى المبالغ المقدر من المراجع أو بأساليب تقويم أخرى لأطراف ثالثة.^{٣٢}

١٢٨- من المرجح أن يحصل المراجع أيضاً على أدلة لدعم الإفصاحات المطلوبة بموجب إطار التقرير المالي المنطبق، وذلك عند اختبار المدخلات المستخدمة في منهجية التقويم الخاصة بالمنشأة،^{٣٣} على سبيل المثال عندما تكون هذه المدخلات مُصنَّفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، ستكون الإجراءات الأساس التي يتبعها المراجع لتقويم ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في أسلوب التقويم الخاص بالمنشأة (أي مدخلات المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث) مدخلات مناسبة، وستكون الاختبارات الخاصة بتحليل الحساسية الخاص بالمنشأة، ذات أهمية لقيام المراجع بتقويم ما إذا كانت الإفصاحات تحقق العرض العادل.

تقويم ما إذا كانت الافتراضات المستخدمة من جانب الإدارة معقولة

١٢٩- قد يُعتبر أي افتراض مُستخدم في النموذج مهماً إذا كان التباين المعقول في الافتراض من شأنه أن يؤثر بشكل جوهري على قياس الأداة المالية.^{٣٤} وربما تكون الإدارة قد نظرت في افتراضات أو نتائج بديلة عن طريق إجراء تحليل للحساسية. ويؤثر مدى افتقار الافتراضات إلى الموضوعية في تقديرها على درجة عدم تأكد القياس وقد يدفع ذلك المراجع إلى استنتاج وجود خطر مهم، على سبيل المثال في حالة استخدام مدخلات من المستوى الثالث.

١٣٠- قد تشمل إجراءات المراجعة المُنفَّذة لاختبار الافتراضات التي استخدمتها الإدارة، بما في ذلك الافتراضات المستخدمة كمدخلات في النموذج، على تقويم ما يلي:

- ما إذا كانت الإدارة قد أدمجت مدخلات السوق في وضع الافتراضات، وإذا كان الأمر كذلك فكيف أدمجتها، حيث يُفضَّل عموماً السعي لزيادة استخدام المدخلات القابلة للربص ذات الصلة والتقليل من استخدام

^{٣٢} توضح الفقرة ١١٣(د) من معيار المراجعة (٥٤٠) المتطلبات اللازمة عندما يضع المراجع مدى لتقويم المبلغ المحدد المقدر من الإدارة. وفي بعض الظروف، قد تُعد أساليب التقويم التي يقوم بتطويرها أطراف ثالثة ويقوم المراجع باستخدامها عملاً من أعمال الخبير الذي استعان به المراجع وبالتالي تخضع للمتطلبات الواردة في معيار المراجعة (٦٢٠).

^{٣٣} انظر على سبيل المثال، الفقرة ١٥ من معيار المراجعة (٥٤٠) لمعرفة المتطلبات ذات الصلة بتقويم المراجع لافتراضات الإدارة فيما يتعلق بالمخاطر المهمة.

^{٣٤} انظر معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة ١٠.٧١.

المدخلات غير القابلة للرصد؛

- ما إذا كانت الافتراضات متسقة مع أحوال السوق القابلة للرصد ومع خصائص الأصل المالي أو الالتزام المالي؛
- ما إذا كانت مصادر افتراضات المشاركين في السوق ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها، وكيفية اختيار الإدارة للافتراضات التي ستستخدمها عندما يوجد عدد من افتراضات السوق المختلفة؛
- ما إذا كانت تحليلات الحساسية تشير إلى أن التقويمات ستتغير بشكل كبير في حالة حدوث تغيرات طفيفة فقط أو متوسطة في الافتراضات.

راجع الفقرات ٧٧١ إلى ٨٣١ من معيار المراجعة (٥٤٠) للاطلاع على المزيد من الاعتبارات ذات الصلة بتقويم الافتراضات التي تستخدمها الإدارة.

- ١٣١- يعتمد نظر المراجع في الاجتهادات المتعلقة بالمستقبل على المعلومات التي كانت متاحة في وقت القيام بالاجتهاد، إذ قد تؤدي الأحداث اللاحقة إلى نتائج غير متسقة مع الاجتهادات التي كانت معقولة في وقت القيام بها.
- ١٣٢- في بعض الحالات، قد يتم تعديل معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية لمراعاة حالات عدم التأكد التي ينطوي عليها التقويم، بدلاً من تعديل كل افتراض. وفي مثل هذه الحالات، قد تركز إجراءات المراجع على معدل الخصم، عن طريق النظر إلى تداول ملحوظ في ورقة مالية مشابهة للمقارنة بين معدلي الخصم المستخدمين أو بوضع نموذج مستقل لحساب معدل الخصم ومقارنته بالمعدل الذي استخدمته الإدارة.

اعتبارات المراجعة عندما تستعين المنشأة بأحد خبراء الإدارة

- ١٣٣- على نحو ما جرت مناقشته في القسم الأول، قد تقوم الإدارة بتكليف خبير تقويم لتقويم بعض أوراقها المالية أو كلها. وقد يكون هؤلاء الخبراء وسطاء أو مصارف استثمارية أو خدمات تسعير تقدم أيضاً خدمات تقويم بواسطة الخبراء أو غير ذلك من مكاتب التقويم المتخصصة.
- ١٣٤- تنص الفقرة ٨ من معيار المراجعة (٥٠٠) على متطلبات للمراجع عند تقويمه للأدلة المقدمة من خبير قامت الإدارة بتكليفه. ويعتمد مدى الإجراءات التي يتخذها المراجع فيما يتعلق بالخبير الذي تستعين به الإدارة والعمل الذي قام به على أهمية هذا العمل لأغراض المراجع. ويساعد تقويم مناسبة العمل الذي قام به الخبير الذي استعانت به الإدارة المراجع في تقييم ما إذا كانت الأسعار أو التقويمات المقدمة من ذلك الخبير تقدم ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لدعم التقويمات. ومن أمثلة الإجراءات التي قد يتخذها المراجع ما يلي:

- تقويم كفاءة الخبير الذي استعانت به الإدارة وقدراته وموضوعيته، على سبيل المثال، علاقته بالمنشأة؛ وسمعته ومركزه في السوق؛ وخبرته في الأنواع المعينة من الأدوات؛ وفهمه لإطار التقرير المالي ذي الصلة المنطبق على التقويمات؛
- التوصل إلى فهم للعمل الذي قام به الخبير الذي استعانت به الإدارة، على سبيل المثال عن طريق تقييم مناسبة أساليب التقويم المستخدمة ومتغيرات السوق والافتراضات الرئيسية المستخدمة في أساليب التقويم؛
- تقويم مناسبة استخدام عمل ذلك الخبير كدليل للمراجعة. وعند هذه النقطة، يكون التركيز على مناسبة عمل الخبير على مستوى كل أداة مالية على حدة. وبالنسبة لعينة من الأدوات ذات الصلة، قد يكون من المناسب وضع تقدير بشكل مستقل (انظر الفقرات ١٣٦ إلى ١٣٧ المتعلقة بتقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ)، باستخدام بيانات وافتراضات مختلفة، ثم مقارنة ذلك التقدير بتقدير الخبير الذي استعانت به الإدارة؛

● قد يتم اتباع إجراءات أخرى من بينها ما يلي:

- نمذجة افتراضات مختلفة لاستنباط افتراضات في نموذج آخر، ثم النظر في مدى معقولية تلك الافتراضات المستنبطة.
- مقارنة المبالغ المحددة المقدر من الإدارة بالمبالغ المحددة المقدر من المراجع لتحديد ما إذا كانت تقديرات الإدارة أعلى أو أقل باستمرار.

١٣٥- قد يقوم الخبير الذي تستعين به الإدارة بوضع أو تحديد افتراضات لمساعدة الإدارة في تقويم أدائها المالية. وتصير هذه الافتراضات عند استخدام الإدارة لها من افتراضات الإدارة ويجب على المراجع النظر فيها بنفس طريقة نظره في افتراضات الإدارة الأخرى.

تقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ

١٣٦- قد يضع المراجع أسلوب تقويم ويعدّل المدخلات والافتراضات المستخدمة في أسلوب التقويم لتحديد مدى من المبالغ لاستخدامه في تقويم معقولية تقويم الإدارة. وقد تساعد الفقرات ١٠٦ إلى ١٣٥ من هذه المذكرة المراجع في القيام بتقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ. ووفقاً لمعيار المراجعة (٥٤٠)،^{٣٥} إذا استخدم المراجع افتراضات أو منهجيات تختلف عن تلك التي تستخدمها الإدارة، يجب عليه أن يتوصل إلى فهم كافٍ لافتراضات الإدارة أو منهجياتها لإثبات أن مدى المبالغ المقدر من المراجع يأخذ في الحسبان المتغيرات ذات الصلة ولتقويم أي اختلافات مهمة عن تقويم الإدارة. وقد يرى المراجع أنه من المفيد الاستعانة بعمل أحد خبرائه لتقويم معقولية تقويم الإدارة.

١٣٧- في بعض الحالات، قد يخلص المراجع إلى أنه لا يمكن الحصول على ما يكفي من الأدلة من سعيه للتوصل إلى فهم لافتراضات الإدارة أو منهجيتها، على سبيل المثال عندما يستخدم أحد مصادر التسعير الخارجية نماذج وبرمجيات مُعدّة داخلياً ولا يُسمح له بالاطلاع على المعلومات ذات الصلة. وفي مثل هذه الحالات، قد لا يستطيع المراجع الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن التقويم إذا كان المراجع غير قادر على تنفيذ إجراءات أخرى للاستجابة لمخاطر التحريف الجوهري، كالقيام على سبيل المثال بتقدير مبلغ محدد أو مدى من المبالغ لتقويم المبلغ المحدد المقدر من الإدارة.^{٣٦} ويوضح معيار المراجعة (٧٠٥)^{٣٧} الآثار المترتبة على عجز المراجع عن الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة.

عرض الأدوات المالية والإفصاح عنها

١٣٨- تشمل مسؤوليات الإدارة إعداد القوائم المالية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.^{٣٨} تتطلب أطر التقرير المالي في الغالب تقديم إفصاحات في القوائم المالية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من القيام بتقييمات ذات مغزى لتأثيرات أنشطة الأدوات المالية للمنشأة، بما في ذلك المخاطر وحالات عدم التأكد المرتبطة بهذه الأدوات المالية. وتزداد أهمية الإفصاحات المتعلقة بتحيز الإدارة بزيادة عدم تأكد قياس الأدوات المالية وتتأثر أيضاً بالمستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

^{٣٥} معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة ١٣(ج)

^{٣٦} معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة ١٣(د)

^{٣٧} معيار المراجعة (٧٠٥) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

^{٣٨} انظر الفقرتين ٤ وأ ٢ من معيار المراجعة (٢٠٠).

١٣٩-

عند تعبير الإدارة عن أن القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق، فإنها تقوم صراحةً أو ضمناً بتقديم إقرارات بشأن عرض والإفصاح عن مختلف عناصر الأدوات المالية وما يرتبط بها من إفصاحات. وتشمل الإقرارات المتعلقة بالعرض والإفصاح:

- (أ) الحدوث والحقوق والواجبات—أن تكون الأحداث والمعاملات والأمر الأخرى المفصّل عنها قد حدثت وأن تكون متعلقة بالمنشأة.
- (ب) الاكتمال—أن تكون جميع الإفصاحات التي ينبغي تضمينها في القوائم المالية قد تم تضمينها.
- (ج) التصنيف والقابلية للضم—أن تكون المعلومات المالية معروضة وموضحة بشكل مناسب، وأن تكون الإفصاحات مُعبّر عنها بوضوح.
- (د) الدقة والتقييم—أن تكون المعلومات المالية وغيرها من المعلومات مفصّل عنها بطريقة عادلة وبالقدر المناسب. وتُصمّم إجراءات المراجع المتعلقة بمراجعة الإفصاحات مع مراعاة هذه الإقرارات.

الإجراءات المتعلقة بعرض الأدوات المالية والإفصاح عنها

١٤٠-

فيما يتعلق بعرض الأدوات المالية والإفصاح عنها، تشمل المجالات التي لها أهمية خاصة ما يلي:

- تتطلب أطر التقرير المالي عادةً إفصاحات إضافية بشأن التقديرات، وما يرتبط بها من مخاطر وحالات عدم تأكيد، لتكملة وشرح الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات. وقد يحتاج المراجع إلى التركيز على الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر وتحليلات الحساسية. وقد توفر المعلومات المتحصل عليها أثناء إجراءات المراجع لتقييم المخاطر واختباره لأنشطة الرقابة أدلة تتيح للمراجع أن يتوصل لاستنتاج بشأن ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في القوائم المالية مستوفية لمتطلبات إطار التقرير المالي المنطبق، على سبيل المثال بشأن:
 - أهداف المنشأة واستراتيجياتها لاستخدام الأدوات المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية المُعلن عنها للمنشأة؛
 - إطار الرقابة الخاص بالمنشأة لإدارة مخاطرها المرتبطة بالأدوات المالية؛
 - المخاطر وحالات عدم التأكيد المرتبطة بالأدوات المالية.
- يمكن استقاء المعلومات من نُظُم خارج نُظُم التقرير المالي التقليدية، مثل نُظُم المخاطر. ومن أمثلة الإجراءات التي قد يختار المراجع تنفيذها استجابة للمخاطر المقيّمة فيما يتعلق بالإفصاحات اختبار ما يلي:
 - الآلية المستخدمة لاستنباط المعلومات المفصّل عنها؛
 - الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة على البيانات المستخدمة في إعداد الإفصاحات.
- فيما يتعلق بالأدوات المالية المنطوية على خطر مهم،^{٣٩} فحتى عندما تكون الإفصاحات مُعدّة وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق، قد يخلص المراجع إلى عدم كفاية الإفصاح عن عدم تأكيد التقدير في ضوء الظروف والحقائق القائمة وبالتالي إلى أن القوائم المالية قد لا تحقق العرض العادل. ويقدم معيار المراجعة (٧٠٥) توجيهات بشأن

^{٣٩} تتطلب الفقرة ٢٠ من معيار المراجعة (٥٤٠) أن يتخذ المراجع إجراءات إضافية بشأن الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية التي تنشأ عنها مخاطر مهمة لتقويم مدى كفاية الإفصاح عن عدم تأكيد تقديرها في القوائم المالي في سياق إطار التقرير المالي المنطبق.

الأثار المنعكسة على رأي المراجع عندما يعتقد المراجع أن الإفصاحات المقدمة من الإدارة في القوائم المالية غير كافية أو مضللة.

- قد ينظر المراجعون أيضاً فيما إذا كانت الإفصاحات كاملة وقابلة للفهم، فعلى سبيل المثال، قد يتم تضمين جميع المعلومات ذات الصلة في القوائم المالية (أو التقارير المرفقة بها) لكن الجمع بينها قد لا يكون كافياً لتمكين مستخدمي القوائم المالية من التوصل إلى فهم للمركز المالي أو قد لا تكون هناك إفصاحات نوعية كافية لوضع المبالغ المسجلة في القوائم المالية في السياق السليم. وعلى سبيل المثال، فحتى عندما تقوم المنشأة بإدراج تحليلات للحساسية، فقد لا يوضح الإفصاح بشكل تام المخاطر وحالات عدم التأكد التي قد تنشأ بسبب التغييرات في التقويم، والتأثيرات المحتملة على شروط الديون، ومتطلبات الضمانات الرهنية، وسيولة المنشأة. وينص معيار المراجعة (٢٦٠)٤٠ على متطلبات وتوجهات بشأن الاتصال بالمكلفين بالحوكمة، بما في ذلك وجهات نظر المراجع بشأن الجوانب النوعية المهمة للممارسات المحاسبية في المنشأة، بما في ذلك السياسات والتقدير المحاسبية والإفصاحات في القوائم المالية.

١٤١- يُعد النظر في مناسبة العرض، المتعلق على سبيل المثال بالتصنيف على المدى القصير والمدى الطويل، عند الاختبار الأساس للأدوات المالية ذا صلة بتقويم المراجع للعرض والإفصاح.

اعتبارات المراجعة ذات الصلة الأخرى

الإفادات المكتوبة

١٤٢- يتطلب معيار المراجعة (٥٤٠) أن يحصل المراجع على إفادات مكتوبة من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، عمّا إذا كانوا يعتقدون أن الافتراضات المهمة المستخدمة في إجراء التقديرات المحاسبية هي افتراضات معقولة.٤١ وينص المعيار (٥٨٠)٤٢ على أنه بالإضافة إلى تلك الإفادات المطلوبة، فإنه إذا رأى المراجع أنه من الضروري الحصول على إفادة مكتوبة أو أكثر لدعم أدلة المراجعة الأخرى ذات الصلة بالقوائم المالية أو إقرار معين أو أكثر في القوائم المالية، فيجب عليه أن يطلب تلك الإفادات المكتوبة الأخرى. وبناءً على حجم أنشطة القوائم المالية ودرجة تعقيدها، فقد تشمل أيضاً الإفادات المكتوبة المقدمة لدعم الأدلة الأخرى المتحصل عليها بشأن الأدوات المالية ما يلي:

- أهداف الإدارة فيما يتعلق بالأدوات المالية، ومثال ذلك ما إذا كانت هذه الأدوات تُستخدم لأغراض التحوط أو إدارة الأصول/الالتزامات أو الاستثمار؛
- الإفادات بشأن مناسبة عرض القوائم المالية، ومثال ذلك تسجيل معاملات الأدوات المالية كبيعيات أو معاملات تمويلية؛
- الإفادات بشأن الإفصاحات الواردة في القوائم المالية عن الأدوات المالية، ومثال ذلك الإفصاح بأن:
 - السجلات تعكس جميع معاملات الأدوات المالية؛

٤٠ معيار المراجعة (٢٦٠) "الاتصال بالمكلفين بالحوكمة"

٤١ معيار المراجعة (٥٤٠)، الفقرة ٢٢. تنص الفقرة ٤ من معيار المراجعة (٥٨٠) "الإفادات المكتوبة" على أن الإفادات المكتوبة المقدمة من الإدارة لا توفر ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة من تلقاء نفسها بشأن أي من الأمور التي تتعامل معها. وفي حالة عجز المراجع عن الحصول بأية طريقة أخرى على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، فيمكن أن يشكل ذلك قيداً على نطاق المراجعة قد تكون له انعكاسات على تقرير المراجع (انظر معيار المراجعة (٧٠٥) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل").

٤٢ معيار المراجعة (٥٨٠)، الفقرة ١٣

- جميع الأدوات المشتقة المدمجة قد تم تحديدها:
- ما إذا كانت جميع المعاملات قد تمت على أساس تجاري وبالقيمة السوقية:
- شروط المعاملات:
- مناسبة تقويمات الأدوات المالية:
- ما إذا كانت هناك أي اتفاقات جانبية مرتبطة بأية أدوات مالية:
- ما إذا كانت المنشأة قد دخلت في أي خيارات مكتوبة:
- نية الإدارة وقدرتها على اتخاذ إجراءات معينة:^{٤٣}
- ما إذا كانت الأحداث اللاحقة تتطلب إجراء تعديل على التقويمات والإفصاحات المتضمنة في القوائم المالية.

الاتصال بالمكلفين بالحوكمة وغيرهم

- ١٤٣- بسبب أوجه عدم التأكد المرتبطة بتقويم الأدوات المالية، فمن المرجح أن تكون التأثيرات المحتملة لأي مخاطر مهمة على القوائم المالية ذات أهمية من حيث الحوكمة. وقد يتواصل المراجع بشأن طبيعة وعواقب الافتراضات المهمة المستخدمة في قياسات القيمة العادلة، ودرجة عدم الموضوعية في وضع الافتراضات، وأهمية البنود المقاسة بالقيمة العادلة بالنسبة للقوائم المالية ككل. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد الحاجة لفرض أدوات رقابة مناسبة على التعهدات بالدخول في عقود الأدوات المالية وعلى آليات القياس اللاحقة من الأمور التي قد تنجم عنها حاجة للتواصل مع المكلفين بالحوكمة.
- ١٤٤- يتناول معيار المراجعة (٢٦٠) مسؤولية المراجع عن الاتصال بالمكلفين بالحوكمة أثناء مراجعة القوائم المالية. وفيما يتعلق بالأدوات المالية، فقد تشمل الأمور التي يلزم التواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة ما يلي:
- عدم فهم الإدارة لطبيعة أو مدى أنشطة الأدوات المالية أو المخاطر المرتبطة بتلك الأنشطة؛ أو
 - أوجه القصور المهمة التي حددها المراجع أثناء المراجعة في تصميم أو عمل نُظْم الرقابة الداخلية أو إدارة المخاطر فيما يتعلق بأنشطة الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة؛^{٤٤} أو
 - الصعوبات المهمة التي تمت مواجهتها عند الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بعمليات التقويم التي أجزتها الإدارة أو الخبير الذي استعانت به، على سبيل المثال، عندما تكون الإدارة غير قادرة على التوصل إلى فهم منهجي التقويم والافتراضات والبيانات المستخدمة من قبل الخبراء الذين استعانت بهم، وعدم قيام الخبير بإتاحة هذه المعلومات للمراجع؛ أو
 - الاختلافات المهمة في الأحكام والاجتهادات بين المراجع والإدارة أو الخبير الذي استعانت به الإدارة فيما يتعلق بالتقويمات؛ أو

^{٤٣} تذكر الفقرة ٨.٠ من معيار المراجعة (٥٤٠) أمثلة على الإجراءات التي قد تكون مناسبة في ظل الظروف السائدة.

^{٤٤} يفرض معيار المراجعة (٢٦٥) "إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة" متطلبات ويقدم توجيهات بشأن إبلاغ الإدارة بأوجه القصور في الرقابة الداخلية، وإبلاغ المكلفين بالحوكمة بأوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية. ويوضح هذا المعيار أن أوجه القصور في الرقابة الداخلية يمكن تحديدها أثناء إجراءات تقييم المخاطر التي يقوم بها المراجع وفقاً لمعيار المراجعة (٣١٥) أو في أية مرحلة لاحقة من مراحل المراجعة.

- التأثيرات المحتملة على القوائم المالية للمنشأة نتيجة المخاطر الجوهرية وحالات التعرض للمخاطر الأخرى التي يلزم الإفصاح عنها في القوائم المالية، بما في ذلك عدم تأكد القياس المرتبط بالأدوات المالية؛ أو
 - وجهات نظر المراجع بشأن مناسبة اختيار السياسات المحاسبية وعرض معاملات الأدوات المالية في القوائم المالية؛ أو
 - وجهات نظر المراجع بشأن الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة والتقرير المالي عن الأدوات المالية؛ أو
 - عدم وجود سياسات شاملة وواضحة بشأن شراء الأدوات المالية وبيعها والاحتفاظ بها، بما في ذلك عدم وجود أدوات للرقابة التشغيلية وإجراءات لوسم الأدوات المالية بأنها أدوات للتحوط وعدم متابعة التعرض للمخاطر.
- ويتباين التوقيت المناسب للتواصل تبعاً لظروف الارتباط؛ غير أنه قد يكون من المناسب الإبلاغ عن الصعوبات المهمة التي تتم مواجهتها أثناء المراجعة في أقرب وقت ممكن عملياً إذا كان المكلفون بالحوكمة قادرين على مساعدة المراجع في التغلب على هذه الصعوبات، أو إذا كان من المرجح أن يؤدي ذلك إلى رأي معدل.

الاتصال بالسلطات التنظيمية وغيرها

١٤٥ - في بعض الحالات، قد يكون المراجعون مطالبين بالاتصال،^{٤٥} أو قد يروا أنه من المناسب الاتصال، بشكل مباشر بالسلطات التنظيمية أو سلطات الإشراف الاحترازي، إضافة إلى الاتصال بالمكلفين بالحوكمة، بشأن الأمور المتعلقة بالأدوات المالية. وقد يكون من المفيد استمرار هذا التواصل طوال عملية المراجعة. فعلى سبيل المثال، تسعى سلطات تنظيم القطاع المصرفي في بعض الدول إلى التعاون مع المراجعين لتبادل المعلومات حول عمل أدوات الرقابة وتطبيقها على أنشطة الأدوات المالية، والتحديات التي تظهر في تقييم الأدوات المالية الموجودة في الأسواق غير النشطة، والالتزام باللوائح. وقد يكون هذا التنسيق مفيداً للمراجع في تحديد مخاطر التحريف الجوهرية.

^{٤٥} على سبيل المثال، يتطلب معيار المراجعة (٢٥٠) (المُحدَّث) "مراجعة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية" أن يقوم المراجع بتحديد ما إذا كانت هناك مسؤولية تتمثل في التقرير عن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح الذي يتم تحديده حدثه أو الاشتباه في حدوثه إلى أطراف من خارج المنشأة. وإضافة إلى ذلك، قد تُفرض في العديد من الدول متطلبات بشأن تواصل المراجع مع المشرفين على القطاع المصرفي وغيرهم سواءً بمقتضى القانون أو بموجب متطلب إشرافي أو اتفاق أو بروتوكول رسمي.

الملحق

(راجع: الفقرة ١٤٤)

أمثلة لأدوات الرقابة المتعلقة بالأدوات المالية

- ١- فيما يلي معلومات عامة وأمثلة لأدوات الرقابة التي قد توجد في منشأة تتعامل في حجم كبير من معاملات الأدوات المالية، سواءً لأغراض التداول أو الاستثمار؛ وليس المقصود أن تكون هذه الأمثلة شاملة وقد تؤسس المنشآت بيئات وآليات رقابية مختلفة بناءً على حجمها والصناعة التي تعمل فيها ومدى معاملات الأدوات المالية التي تقوم بها. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة باستخدام المصادقات على عمليات التداول وغرف المقاصة في الفقرتين ٢٥ و٢٦.
- ٢- وكما هو الحال في أي نظام رقابي، يلزم في بعض الأحيان مضاعفة أدوات الرقابة على مستويات رقابية مختلفة (على سبيل المثال، الوقائية والكاشفة ولغرض المتابعة) لتجنب خطر التحريف الجوهري.

بيئة الرقابة الخاصة بالمنشأة

الالتزام بالاستخدام الكفؤ للأدوات المالية

- ٣- إن درجة تعقيد بعض أنشطة الأدوات المالية قد تعني أنه لا يوجد سوى قلة من الأفراد داخل المنشأة يفهمون فهمًا تاماً تلك الأنشطة أو يتمتعون بالخبرة اللازمة لتقويم الأدوات على أساس مستمر. ويؤدي استخدام الأدوات المالية دون توفر الخبرة ذات الصلة داخل المنشأة إلى زيادة خطر التحريف الجوهري.

مشاركة المكلفين بالحوكمة

- ٤- يقوم المكلفون بالحوكمة بالإشراف على الإدارة ويتفقون معها في تحديد مدى تقبل المنشأة للمخاطر عموماً ويشرفون على أنشطة الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة. وتكون سياسات المنشأة لشراء الأدوات المالية وبيعها والاحتفاظ بها متماشية مع موقفها تجاه المخاطر وخبرة المشاركين في أنشطة الأدوات المالية. وقد تضع المنشأة أيضاً هياكل حوكمة وآليات رقابية تهدف إلى ما يلي:

(أ) إبلاغ المكلفين بالحوكمة بقرارات الاستثمار وتقييمات عدم تأكد جميع القياسات الجوهرية؛

(ب) تقويم مدى تقبل المنشأة للمخاطر عموماً عند انخراطها في معاملات الأدوات المالية.

الهيكل التنظيمي

- ٥- يمكن إدارة أنشطة الأدوات المالية إما بشكل مركزي أو غير مركزي. وتعتمد هذه الأنشطة وعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بها اعتماداً كبيراً على تدفق المعلومات الإدارية الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها والمقدمة في حينها. وتزداد صعوبة جمع هذه المعلومات تبعاً لعدد الأماكن التي تنتشر فيها المنشأة والأعمال التي تنخرط فيها. وقد تزداد مخاطر التحريف الجوهري المرتبطة بأنشطة الأدوات المالية بزيادة عدم المركزية في أنشطة الرقابة. وينطبق ذلك بشكل خاص عندما يكون للمنشأة مقرات في مواقع مختلفة، بعضها ربما في دول أخرى.

تحديد الصلاحيات والمسؤوليات

سياسات الاستثمار والتقييم

٦- يمكن تقديم الإرشاد والتوجيه، من خلال السياسات الواضحة والمعتمدة من المكلفين بالحوكمة لشراء الأدوات المالية وبيعها والاحتفاظ بها، الإدارة من إرساء نهج فعال لتحتمل مخاطر الأعمال وإدارتها. وتكون هذه السياسات أكثر وضوحاً عندما تنص على أهداف المنشأة فيما يتعلق بأنشطة إدارة المخاطر، وبدائل الاستثمار والتحوط المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، وعندما تعكس ما يلي:

(أ) مستوى خبرة الإدارة؛

(ب) تطور نظم المتابعة والرقابة الداخلية الخاصة بالمنشأة؛

(ج) هيكل أصول/التزامات المنشأة؛

(د) قدرة المنشأة على الاحتفاظ بالسيولة واستيعاب خسائر رأس المال؛

(هـ) أنواع الأدوات المالية التي تعتقد الإدارة أنها ستحقق أهدافها؛

(و) استخدامات الأدوات المالية التي تعتقد الإدارة أنها ستحقق أهدافها، على سبيل المثال ما إذا كان من الممكن استخدام المشتقات لأغراض المضاربة أم فقط لأغراض التحوط.

٧- قد تضع الإدارة سياسات تتماشى مع قدراتها على التقييم وقد تضع أدوات للرقابة لضمان الالتزام بهذه السياسات من جانب الموظفين المسؤولين عن التقييم الخاص بالمنشأة. وقد يشمل ذلك:

(أ) آليات لوضع المنهجيات المستخدمة في إعداد التقييمات والتحقق من صحة هذه المنهجيات، بما في ذلك كيفية معالجة عدم تأكيد القياسات؛

(ب) سياسات تتعلق بتحقيق أقصى استخدام للمدخلات القابلة للرصد وأنواع المعلومات التي من المقرر جمعها لدعم عمليات تقييم الأدوات المالية.

٨- في المنشآت الأصغر، قد يكون من النادر التعامل في الأدوات المالية وقد تكون معرفة الإدارة وخبرتها محدودة. لكن وضع السياسات المتعلقة بالأدوات المالية يساعد المنشأة في تحديد مدى تقبلها للمخاطر والنظر فيما إذا كان الاستثمار في أدوات مالية بعينها يحقق هدفاً محدداً.

سياسات وممارسات الموارد البشرية

٩- قد تضع المنشآت سياسات تتطلب من الموظفين الرئيسيين، في المكتب الأمامي والمكتب الخلفي على السواء، أخذ راحة إجبارية من مهام عملهم، ويُستخدم هذا النوع من الرقابة كوسيلة لمنع الغش واكتشافه، ولأسيما إذا كان المشاركون في أنشطة التداول يقومون بعمليات تداول زائفة أو يسجلون المعاملات على نحو خاطئ.

الاستعانة بالمنشآت الخدمية

١٠- يمكن أن تستعين المنشآت أيضاً بمنشآت خدمية (على سبيل المثال مدراء الأصول) لشراء الأدوات المالية أو بيعها أو للاحتفاظ بسجلات معاملات المنشأة أو لتقييم الأدوات المالية. وقد تعتمد بعض المنشآت على هذه المنشآت الخدمية لتوفير أساس التقرير عن الأدوات المالية المحتفظ بها. ومع ذلك، ففي حالة عدم فهم الإدارة لأدوات الرقابة المطبقة في المنشأة الخدمية، فقد لا يستطيع المراجع أن يحصل على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة للاعتماد على أدوات الرقابة

المطبقة في تلك المنشأة الخدمية. انظر معيار المراجعة ٤.٠٢،^١ الذي يحدد متطلبات للمراجع للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عندما تستعين المنشأة بخدمات منشأة خدمية واحدة أو أكثر.

١١- قد تؤدي الاستعانة بالمنشآت الخدمية إلى توطيد بيئة الرقابة على الأدوات المالية أو إضعافها. فعلى سبيل المثال، قد يكون العاملون في المنشأة الخدمية أكثر خبرة في الأدوات المالية من إدارة المنشأة أو قد تكون لديهم رقابة داخلية أكثر صرامة على التقرير المالي. وقد تسمح الاستعانة بالمنشأة الخدمية أيضاً بفصل أكبر في المهام والواجبات. لكن في المقابل، قد توجد في المنشأة الخدمية بيئة رقابة ضعيفة.

آلية المنشأة لتقييم المخاطر

١٢- توجد آلية المنشأة لتقييم المخاطر لغرض تحديد كيفية قيام الإدارة بتعيين مخاطر الأعمال الناجمة عن استخدامها للأدوات المالية، بما في ذلك كيفية قيام الإدارة بتقدير أهمية المخاطر وتقييم احتمالية حدوثها واتخاذ القرارات بشأن الإجراءات التي ستتخذها لإدارة هذه المخاطر.

١٣- وتشكل آلية المنشأة لتقييم المخاطر الأساس لكيفية قيام الإدارة بتحديد المخاطر التي سيتم إدارتها. وتهدف آليات تقييم المخاطر إلى ضمان قيام الإدارة بما يلي:

(أ) فهم المخاطر الملائمة لكل أداة مالية قبل دخول الإدارة في المعاملات عليها، بما في ذلك هدف الدخول في المعاملة وهيكلها (على سبيل المثال، الغرض الاقتصادي والتجاري من أنشطة الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة)؛

(ب) إجراء ما يكفي من العناية الواجبة المتناسبة مع المخاطر المرتبطة بأدوات مالية معينة؛

(ج) متابعة المراكز المعلقة للمنشأة لفهم كيفية تأثير أحوال السوق على المخاطر التي تتعرض لها المنشأة؛

(د) تطبيق إجراءات للحد من التعرض للمخاطر أو تغييره عند اللزوم وإدارة المخاطر المتعلقة بالسمعة؛

(هـ) إخضاع هذه الآليات لمستوى صارم من الإشراف والمراجعة.

١٤- ينبغي أن يحقق الهيكل المطبق لمتابعة وإدارة التعرض للمخاطر ما يلي:

(أ) أن يكون مناسباً ومتسقاً مع موقف الإدارة تجاه المخاطر المحدد من المكلفين بالحوكمة؛

(ب) أن يحدد مستويات الاعتماد للتصريح بمختلف أنواع الأدوات المالية والمعاملات التي قد يتم الدخول فيها وأغراضها. وينبغي أن تعكس الأدوات المسموح بها ومستويات الاعتماد خبرة المشاركين في أنشطة الأدوات المالية، بما يدل على التزام الإدارة بالكفاءة؛

(ج) أن يضع حدوداً مناسبة لأكثر تعرض مسموح به لكل نوع من أنواع المخاطر (بما في ذلك الأطراف المقابلة المعتمدة). وقد تتباين مستويات التعرض المسموح به بناءً على نوع الخطر أو الطرف المقابل؛

(د) أن ينص على المتابعة الموضوعية والتي تُنفَّذ في حينها للمخاطر المالية وأنشطة الرقابة؛

(هـ) أن ينص على التقرير الموضوعي والذي يُقدم في حينه عن حالات التعرض والمخاطر ونتائج أنشطة الأدوات المالية في إدارة المخاطر؛

^١ معيار المراجعة (٤.٠٢) "اعتبارات ذات العلاقة بمنشأة تستخدم منشأة خدمية"

(و) أن يقوم سجل الأداء السابق للإدارة في تقييم المخاطر المرتبطة بأدوات مالية معينة.

١٥- ترتبط أنواع المخاطر التي تواجهها المنشأة ومستوياتها ارتباطاً مباشراً بأنواع الأدوات المالية التي تتعامل معها، بما في ذلك مدى تعقيد هذه الأدوات وحجم الأدوات المالية المتداولة.

قسم إدارة المخاطر

١٦- قد تكون بعض المنشآت، على سبيل المثال المؤسسات المالية الكبرى التي لديها حجم كبير من معاملات الأدوات المالية، مطالبة بموجب الأنظمة أو اللوائح بإنشاء قسم لإدارة المخاطر أو قد تختار القيام بذلك طوعاً. ويكون هذا القسم منفصلاً عن الأقسام المسؤولة عن تنفيذ معاملات الأدوات المالية وإدارتها. ويتولى القسم مسؤولية التقرير عن أنشطة الأدوات المالية ومتابعتها، وقد يشتمل على لجنة رسمية معنية بالمخاطر يقوم بتشكيلها المكلفون بالحوكمة. ومن أمثلة المسؤوليات الرئيسية في هذا المجال ما يلي:

(أ) تطبيق سياسة إدارة المخاطر الموضوعية من قبل المكلفين بالحوكمة (بما في ذلك إجراء تحليلات للمخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة)؛

(ب) تصميم هيكل الحد من المخاطر وضمان تطبيق هذه الحدود في الواقع العملي؛

(ج) وضع سيناريوهات لأوقات الشدة وإخضاع المحافظ ذات المركز المفتوح لتحليل حساسية، بما في ذلك مراجعة التحركات غير المعتادة في المراكز؛

(د) مراجعة وتحليل منتجات الأدوات المالية الجديدة.

١٧- يمكن أن تنطوي الأدوات المالية على الخطر المصاحب لها المتمثل في احتمالية تكبد خسارة تتجاوز مبلغ قيمة الأداة المالية، إن وجد، المثبت في قائمة المركز المالي. فعلى سبيل المثال، قد يجبر الهبوط المفاجئ في سعر السوق لسلمة ما المنشأة على تكبد خسائر لإغلاق مركز أجل في تلك السلعة بسبب متطلبات الضمان الرهني أو الهامش. وفي بعض الحالات، قد تكون الخسائر المحتملة كبيرة بما يكفي لإثارة شكوك معتبرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تقوم المنشأة بإجراء تحليلات حساسية أو تحليلات للقيمة المعرضة للخطر لتقييم التأثيرات المستقبلية الافتراضية على الأدوات المالية المعرضة لمخاطر السوق. لكن تحليل القيمة المعرضة للخطر لا يعكس بشكل كامل مدى المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على المنشأة؛ وقد يكون تحليل الحساسية وتحليل السيناريوهات خاضعين أيضاً لبعض القيود.

١٨- يؤثر حجم وتطور أنشطة الأدوات المالية والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بها على نظر المنشأة فيما إذا كانت ستقوم بإنشاء قسم رسمي لإدارة المخاطر وعلى كيفية هيكلة هذا القسم. وفي المنشآت التي لم تقم بإنشاء قسم مستقل لإدارة المخاطر، على سبيل المثال المنشآت التي لديها عدد قليل نسبياً من الأدوات المالية أو التي لديها أدوات مالية أقل تعقيداً، قد تكون عملية التقرير عن أنشطة الأدوات المالية ومتابعتها أحد المكونات الداخلة ضمن مسؤولية قسم المحاسبة أو الشؤون المالية أو ضمن المسؤولية العامة للإدارة، وقد تشارك فيها لجنة رسمية معنية بالمخاطر قام بتشكيلها المكلفون بالحوكمة.

نُظْم معلومات المنشأة

١٩- يتمثل الهدف الرئيس لنظام المعلومات في أية منشأة في القدرة على إحصاء وتسجيل كافة المعاملات بدقة وتسويتها وتقييمها وتوفير المعلومات للمساعدة في إدارة مخاطر الأدوات المالية ومتابعة أدوات الرقابة. وقد تنشأ صعوبات داخل المنشآت التي تنخرط في كم كبير من الأدوات المالية، وخصوصاً إذا كان هناك العديد من النُظْم التي تفتقر إلى التكامل الجيد ويتم التواصل فيما بينها يدوياً دون وجود ما يكفي من أدوات الرقابة.

٢٠- قد تتطلب أدوات مالية معينة إدراج عدد كبير من القيود المحاسبية. ومع زيادة تطور أنشطة الأدوات المالية أو ارتفاع مستواها، يلزم أيضاً أن يزداد تطور نظام المعلومات. ومن بين القضايا الخاصة التي يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بالأدوات المالية ما يلي:

(أ) عدم قدرة نُظُم المعلومات، وبخاصة للمنشآت الأصغر، على معالجة معاملات الأدوات المالية أو عدم تكوينها على نحو مناسب للقيام بذلك، ولأسيماً عندما لا يكون لدى المنشأة أية خبرة سابقة في التعامل مع الأدوات المالية. وقد يؤدي هذا إلى زيادة عدد المعاملات اليدوية التي قد تزيد من خطر الخطأ؛

(ب) التنوع المحتمل في الأنظمة اللازمة لمعالجة المعاملات الأكثر تعقيداً، والحاجة إلى إجراء مطابقات منتظمة فيما بينها، ولأسيماً عندما لا يوجد تواصل فيما بين الأنظمة أو عند احتمالية خضوعها لتدخلات يدوية؛

(ج) احتمالية تقويم المعاملات الأكثر تعقيداً أو إدارة مخاطرها، في حالة إجرائها فقط بواسطة عدد صغير من الأفراد، على جداول بيانات وليس على نُظُم المعالجة الرئيسية، واحتمالية زيادة سهولة المساس بأمن كلمات المرور الفعلي والمنطقي المحيط بتلك الجداول؛

(د) عدم فحص سجلات استثناءات النُظُم والمصادقات الخارجية وعروض أسعار الوسطاء، متى كانت متاحة، للتحقق من صحة القيود التي تنتجها النُظُم؛

(هـ) الصعوبات في الرقابة على المدخلات الرئيسية في نظم تقويم الأدوات المالية والتحقق من هذه المدخلات، وخاصة إذا كان القائم بصون تلك النظم مجموعة المتداولين المعروفين باسم المكتب الأمامي أو مقدم خدمة خارجي و/أو إذا كانت المعاملات موضوع الرقابة والتقويم غير روتينية أو لا يتم التداول فيها بكثرة؛

(و) عدم القيام بتقويم تصميم ومعايرة النماذج المعقدة المستخدمة لمعالجة هذه المعاملات في البداية وعلى أساس دوري؛

(ز) احتمالية ألا تكون الإدارة قد قامت بإنشاء مكتبة للنماذج، مع تطبيق أدوات للرقابة على الوصول إلى كل نموذج وتغييره وصونه، من أجل الاحتفاظ بمسار مراجعة قوي لإصدارات النماذج المعتمدة ومنع الوصول إلى تلك النماذج أو تعديلها دون تصريح بذلك؛

(ح) الاستثمار غير المناسب الذي قد يكون مطلوباً في نظم إدارة المخاطر والرقابة عليها، إذا كانت المنشأة تنفذ فقط عدداً محدوداً من معاملات الأدوات المالية، واحتمالية سوء فهم المخرجات من قبل الإدارة إذا لم تكن معتادة على هذه الأنواع من المعاملات؛

(ط) احتمالية الحاجة للحصول على نُظُم من أطراف ثالثة، على سبيل المثال من منشأة خدمية، لتسجيل معاملات الأدوات المالية أو معالجتها أو المحاسبة عنها أو إدارة مخاطرها على نحو مناسب، والحاجة إلى مطابقة المخرجات المقدمة من مقدمي الخدمة والتشكيك فيها؛

(ي) اعتبارات الأمن والرقابة الإضافية ذات الصلة باستخدام الشبكات الإلكترونية عندما تستخدم المنشأة التجارة الإلكترونية لإجراء معاملات الأدوات المالية.

٢١- تعمل نُظُم المعلومات ذات الصلة بالتقرير المالي بمثابة مصدر معلومات مهم لتقديم الإفصاحات الكمية في القوائم المالية. ومع ذلك، يمكن أن تقوم المنشآت أيضاً بتطوير وصون نُظُم غير مالية يتم استخدامها لإعداد التقارير الداخلية وإنتاج المعلومات التي يتم تضمينها في الإفصاحات النوعية، على سبيل المثال بشأن المخاطر وحالات عدم التأكد أو تحليلات الحساسية.

أنشطة الرقابة الخاصة بالمنشأة

٢٢- تهدف أنشطة الرقابة على معاملات الأدوات المالية إلى منع أو اكتشاف المشكلات التي تعوق المنشأة عن تحقيق أهدافها. وهذه الأهداف إما أن تكون ذات طبيعة تتعلق بالتشغيل أو الشؤون المالية أو إعداد التقارير أو الالتزام. ويتم تصميم أنشطة الرقابة على الأدوات المالية بما يتناسب مع تعقيد معاملات الأدوات المالية وحجمها وعادةً ما تشتمل على آلية تصريح مناسبة وفصل كافٍ في الواجبات وسياسات وإجراءات أخرى مصممة لضمان الوفاء بأهداف الرقابة الخاصة بالمنشأة. وقد تساعد مخططات سير الآليات في تحديد أدوات الرقابة التي تستخدمها المنشأة والأدوات الأخرى التي تفتقر إليها. وترتكز هذه المذكورة على أنشطة الرقابة ذات الصلة بالاكتمال، والدقة والوجود، والتقييم، والعرض، والإفصاح.

التصریح

٢٣- يمكن أن يؤثر التصريح على إقرارات القوائم المالية بشكل مباشر وغير مباشر على السواء. فعلى سبيل المثال، فحتى في حالة تنفيذ إحدى المعاملات خارج نطاق سياسات المنشأة، فقد يتم تسجيلها والمحاسبة عنها رغم ذلك بدقة. لكن المعاملات غير المصرح بها يمكن أن تزيد بشكل كبير المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، مما يزيد إلى حد كبير خطر التحريف الجوهري لأن هذه المعاملات سيتم تنفيذها خارج نطاق نظام الرقابة الداخلية. وللتخفيف من حدة هذا الخطر، تقوم المنشآت غالباً بوضع سياسة واضحة بشأن نوعية المعاملات التي يمكن التداول فيها ومن يقوم بهذه المعاملات ثم يقوم مكتب خلفي في المنشأة بمتابعة الالتزام بهذه السياسة. ومن شأن متابعة أنشطة التداول التي يضطلع بها الأفراد، على سبيل المثال عن طريق مراجعة المعاملات كبيرة الحجم على غير العادة أو المكاسب أو الخسائر الكبيرة المتكبدة، أن تساعد الإدارة في ضمان الالتزام بسياسات المنشأة، بما في ذلك التصريح بأنواع المعاملات الجديدة، وتقييم ما إذا كانت قد وقعت حالات غش.

٢٤- وتتمثل وظيفة سجلات المنشأة الخاصة بإنشاء الصفقات في أن تحدد بوضوح طبيعة كل معاملة والغرض منها والحقوق والالتزامات الناشئة عن كل عقد من عقود الأدوات المالية، بما في ذلك وجوب إنفاذ العقود. وإضافة إلى المعلومات المالية الأساسية، مثل المبلغ الاسمي، تشتمل عادةً السجلات المكتملة والدقيقة بحد أدنى على ما يلي:

- (أ) هوية المتداول؛
- (ب) هوية الشخص القائم بتسجيل المعاملة (إذا لم يكن المتداول)، عند إنشاء المعاملة (بما في ذلك تاريخ ووقت المعاملة)، وكيفية تسجيلها في نُظُم معلومات المنشأة؛
- (ج) طبيعة المعاملة والغرض منها، بما في ذلك ما إذا كانت قد تم إنشاؤها للتحوط من تعرض تجاري أساس أم لا.

الفصل في الواجبات

٢٥- يُعدّ الفصل في الواجبات وتوزيع العاملين أحد أنشطة الرقابة المهمة، وخاصة عندما يكونوا معرضين للتعامل مع الأدوات المالية. ويمكن تقسيم أنشطة الأدوات المالية إلى عدد من المهام، من بينها ما يلي:

- (أ) تنفيذ المعاملة (التعامل). وفي المنشآت التي لديها حجم كبير من معاملات الأدوات المالية، قد يقوم بتنفيذ هذه المهمة المكتب الأمامي؛
- (ب) أداء المدفوعات النقدية وقبول المقبوضات النقدية (التسويات)؛
- (ج) إرسال المصادقات على عمليات التداول ومطابقة الاختلافات بين سجلات المنشأة والردود من الأطراف المقابلة، إن وجدت؛

- (د) تسجيل جميع المعاملات بشكل صحيح في السجلات المحاسبية؛
- (هـ) متابعة حدود المخاطر. وفي المنشآت التي لديها حجم كبير من معاملات الأدوات المالية، قد يضطلع بهذه المهمة قسم إدارة المخاطر؛
- (و) متابعة المراكز وتقويم الأدوات المالية.

- ٢٦- تختار العديد من المؤسسات الفصل بين واجبات من يقومون بالاستثمار في الأدوات المالية، ومن يقومون بتقويم الأدوات المالية، ومن يقومون بتسوية الأدوات المالية، ومن يقومون بالمحاسبة عن/تسجيل الأدوات المالية.
- ٢٧- وإذا كانت المنشأة صغيرة لدرجة يتعذر معها تحقيق الفصل السليم في الواجبات، يكون دور الإدارة والمكلفين بالحوكمة في متابعة أنشطة الأدوات المالية ذا أهمية كبيرة.
- ٢٨- مما تتميز به الرقابة الداخلية في بعض المنشآت وجود قسم للتحقق المستقل من الأسعار. وتتولى هذه الإدارة مسؤولية التحقق بشكل منفصل من سعر بعض الأدوات المالية، وقد تستخدم في ذلك مصادر بيانات ومنهجيات وافتراضات بديلة. ويقدم التحقق المستقل من الأسعار نظرة موضوعية على التسعير الذي تم إجراؤه في جزء آخر من المنشأة.
- ٢٩- تتولى المكاتب الوسطى أو الخلفية في العادة المسؤولية عن وضع السياسات المتعلقة بالتقويم وضمان الالتزام بالسياسة. وقد تقوم المنشآت التي يكثر فيها استخدام الأدوات المالية بإجراء عمليات تقويم يومية لمحفظة أدواتها المالية ودراسة مساهمة كل عملية تقويم للأدوات المالية في الربح أو الخسارة كاختبار لمعقولية عمليات التقويم.

الاكتمال والدقة والوجود

- ٣٠- تمكن المطابقة المنتظمة لسجلات المنشأة بالسجلات الخارجية للمصارف وأمناء الحفظ المنشأة من ضمان تسجيل المعاملات بشكل سليم. ويُعد الفصل المناسب في الواجبات بين من يقومون بإجراء عمليات التداول ومن يقومون بمطابقتها عاملاً مهماً، وكذلك وضع آلية صارمة لمراجعة المطابقات وإجازة بنود المطابقة.
- ٣١- قد توضع أيضاً أدوات رقابة تتطلب أن يقوم المتداولون بتحديد ما إذا كانت هناك سمات فريدة للأدوات المالية المعقدة، كوجود مشتقات مدمجة على سبيل المثال. وفي مثل هذه الظروف، قد يوجد قسم منفصل يتولى تقويم معاملات الأدوات المالية المعقدة عند إنشائها (قد يُعرف هذا القسم باسم فريق الرقابة على المنتجات)، يعمل بالتعاون مع فريق مختص بالسياسات المحاسبية لضمان تسجيل المعاملة بشكل دقيق. ورغم أن المنشآت الأصغر قد لا تحتوي على فرق للرقابة على المنتجات، فقد توجد في المنشأة آلية مطابقة فيما يتعلق بمراجعة عقود الأدوات المالية المعقدة في وقت إنشائها لضمان المحاسبة عنها بشكل مناسب وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.

متابعة أدوات الرقابة

- ٣٢- تهدف أنشطة المتابعة المستمرة الخاصة بالمنشأة إلى اكتشاف وتصحيح أي أوجه قصور في فاعلية أدوات الرقابة على معاملات الأدوات المالية وتقويمها. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك إشراف ومراجعة كافيين لأنشطة الأدوات المالية داخل المنشأة. ويشمل هذا:
- (أ) خضوع جميع أدوات الرقابة للمراجعة، على سبيل المثال متابعة الإحصائيات التشغيلية مثل عدد بنود المطابقة أو الفرق بين مصادر التسعير الداخلي والتسعير الخارجي؛
- (ب) لزوم وجود أدوات رقابة صارمة على تقنية المعلومات ومتابعة تطبيق هذه الأدوات والتحقق من صحتها؛

(ج) ضرورة المطابقة كما ينبغي بين المعلومات الناتجة عن مختلف الآليات والنظم. فعلى سبيل المثال، تكون الفائدة من آلية التقويم محدودة في حالة عدم مطابقة الناتج من هذه الآلية بشكل سليم مع دفتر الأستاذ العام.

٣٣- في المنشآت الأكبر، تقوم نُظُم معلومات الحاسب المتطورة عادةً بتتبع أنشطة الأدوات المالية، ويتم تصميمها لضمان حدوث التسويات عند استحقاقها. وقد تقوم نُظُم الحاسب الأكثر تعقيداً بإنشاء تعليقات آلية على حسابات المقاصة لمتابعة حركات النقدية، ويتم تطبيق أدوات رقابة على عمليات المعالجة بغية ضمان ظهور أنشطة الأدوات المالية بشكل صحيح في سجلات المنشأة. وقد يتم تصميم نُظُم الحاسب بحيث تقوم بإعداد تقارير استثناءات لتنبيه الإدارة إلى الحالات التي لم تُستخدم فيها الأدوات المالية ضمن الحدود المصرح بها أو إذا لم تكن المعاملات المنفذة ضمن الحدود المقررة للأطراف المقابلة المختارة. ومع ذلك، فحتى نُظُم الحاسب المتطورة قد لا تضمن اكتمال تسجيل معاملات الأدوات المالية. وبالتالي، تقوم الإدارات كثيراً بتطبيق إجراءات لزيادة احتمالية تسجيل جميع المعاملات.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in December 2018 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Certified Public Accountants in [insert month and year], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating and Reproducing Standards Published by IFAC.” The approved text of all <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> is that published by IFAC in the English language.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (ديسمبر ٢٠١٨م) بإعداد الترجمة العربية لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في ديسمبر ٢٠١٨م باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشرها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان "بيان السياسة: سياسة ترجمة وإعادة النشر للمعايير التي ينشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين". والنسخة المعتمدة لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.</p>
<p>English language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © 2018 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © [year of translation] by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Insert original English language title of standard as follows: <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i>] ISBN: [Insert original number, if any, in format 978-1-60815-389-3]</p>	<p><i>Handbook of International Quality Control, Auditing, review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> ISBN: 978-1-60815-389-3</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل بـ permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>